

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف
يوم الثلاثاء ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أ. ر. تايلهاردات (فنزويلا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

السيد ف . ل . اسرائيليان
السيد ب . ب . بروكوفيف
السيد غ . ف . بردينكوف
السيد أ . شاتوف
السيد أ . غورجيلادزه

اثيوبيا :

السيد ف . يوهانس

الأرجنتين :

السيد خ . كاراساليس
السيد ر . غارسيا موريتان

استراليا :

السيد ر . روو
الآنسة ج . كورتي

المانيا (جمهورية - الاتحادية) :

السيد ه . فيغينير
السيد ف . ايلبه
السيد ف . إلفون دم هاغن
السيد م . غرتس

اندونيسيا :

السيد ن . ويسنومويرتي
السيد هاريو ماتارام
السيد ر . تانزيل
السيد ر . أ . جيني
السيد أ . دامانيك
السيد أ . ه . اكبر

ايران (جمهورية - الاسلامية) :

السيد ن . كاظمي كامياب
السيد ف . س . سرجاني

ايطاليا :

السيد م . اليسي
السيد ف . بياجيزي
السيد م . بافيزي
السيد م . شيليو
السيد ر . دي كارلو

باكستان :

السيد م . أحمد
السيد ك . نياز

البرازيل :

السيد س . أ . دي سوزا آي سيلفا
السيد س . دي كيروز دوارته

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- بلجيكا : السيد م • ديباس
السيد ف • نيوينهوس
- بلغاريا : السيد ك • تالوف
السيد ف • بوجيلوف
السيد ب • بوبتشيف
السيد ر • ديانوف
- بورما : يو مونغ مونغ غي
يو هلا ميينت
- بولندا : السيد س • توربانسكي
السيد ب • ريخلاك
السيد ج • سيالوفيتس
السيد ب • كانوك
- بيرو : السيد أ • سيما
- تشيكوسلوفاكيا : السيد أ • بلعيد
السيد ه • ربيحي
- الجزائر : السيد ه • روزه
السيد ل • مولر
السيد ف • كروتش
- الجمهورية الديمقراطية الألمانية : السيد ت • مالميسكانو
السيد أ • بوبسكو
- رومانيا : السيد أ • مونشيمفولا
- زائير : السيد ج • دانا بالا
- سري لانكا : السيد ب • كاريواسام
- السويد : السيد ر • اكيوس
السيد ل • أ • فنغرين
السيدة أ • بونيه
السيد ه • برغلوند
- الصين : السيد كيان جيا دونغ
السيدة وانغ زي يون
السيد ليو زونغرين
السيد شي جينغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد شي جنكون	<u>الصين (تابع)</u>
السيد لن تشنغ	
السيد يي روان	
السيد بان جوشينغ	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا :</u>
السيد ه • ريني	
السيد مونتاسييد	
السيد غسبير	
السيد أ • ر • تايلهاردات	<u>فرنزويلا :</u>
السيد د • غارسيا	
السيد ج • أ • بيزلي	<u>كندا :</u>
السيد أ • ديريه	
السيد س • لتشوغا هيفيا	<u>كوبا :</u>
السيد ب • نونيبس موسكيرا	
السيد ب • ن • مواورا	<u>كينيا :</u>
السيد س • الفرارجي	<u>مصر :</u>
السيد م • بدر	
السيد ف • منيب	
السيد أ • صقلي	<u>المغرب :</u>
السيد أ • غارسيا روبليس	<u>المكسيك :</u>
السيدة س • غونزاليس اي رينيرو	
السيد ماسيدو ريبا	
السيد ر • أ • ت • كرومارتي	<u>المملكة المتحدة :</u>
السيد ر • ج • س • اديس	
السيد د • م • شانون	
السيد د • أ • سلين	
السيد ل • بايارت	<u>منغوليا :</u>
السيد س • أو • بولد	
السيد س • ف • أ • أوديدييا	<u>نيجيريا :</u>
السيد س • كانت شارما	<u>الهند :</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

هنغاريا :

السيد د • مايستر
السيد ف • غاجدا

هولندا :

السيد ج • راماك
السيد ج • أكرمان
السيد ج • ج • أومس

الولايات المتحدة الأمريكية :

السيد د • لوفيتس
السيد ت • برتلبي
السيد ل • بلغارد
السيد ه • و • دافيدسون
السيد د • دورن
السيد ب • مورتون
السيد د • ستيفنس
السيد ر • سكوت
السيد ب • كوردن
السيد ك • هوايت
السيد ر • غوف
السيد ر • تيرني

اليابان :

السيد م • امايي
السيد م • كونيشي
السيد ت • كاواكيتا
السيد م • ساتو
السيد ت • ايشيغوري
السيد ا • أكيا ما

يوغوسلافيا :

السيد ك • فيداس
السيد م • ميخايلوفيتش

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام :

السيد م • كوماتينا

السيد ف • بيراساتيغي

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح :

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثلاثمائة لمؤتمر

نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة " • على أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يجوز لأي عضو يود اشارة أي مسألة تتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك •

وتضم قائمة المتحدثين اليوم ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وجمهورية المانيا الاتحادية والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وبولندا •

أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول على القائمة ، السفير اسرائيليان الممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الكلمة بالروسية) :

السيد الرئيس ، في بداية مناقشة مسألة منع الحرب النووية في مؤتمرنا ، يود الوفد السوفياتي أن يقدم عددا من الاعتبارات بشأن هذا الموضوع • اننا نتفق تماما مع من يرون أن منع الحرب النووية هي المهمة الأولى في الوقت الحاضر وذلك وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح للجمعية العامة للأمم المتحدة •

بيد أننا لن نتطرق اليوم الى مسألة العواقب التي ستجرها الحرب النووية • وعلى قدر فهمنا فحتى أولئك الذين يعارضون وضع تدابير محددة لمنع الحرب النووية يعترفون - بالقول على الأقل - بأنه لن يكون هناك منتصر في هذه الحرب ، وأن المهزوم سيكون هو كل البشرية التي ستختفي ببساطة من على سطح الأرض • وقد شرح موقفنا بشأن هذا الموضوع مرارا في بيانات الزعماء السوفيات وفي وثائقنا ، ومن بينها الرسالة الموجهة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٥ الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة بصدد القرار ١٤٨/٣٩ عين ، وفي بيانات القيت في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذا المؤتمر ، وقد عبر عن ذلك الموقف تعبيرا مركزا في الاعلان الذي اعتمدته الأمم المتحدة بشأن مبادرتنا المتعلقة بمنع حدوث كارثة نووية وادانة الحرب النووية •

ولقد سبق أن أتاحت لنا فرص متكررة للاعراب عن رأينا بأن اعتماد الولايات المتحدة لبرامج جديدة لتكديس الأسلحة النووية وتحسينها نوعيا ، وتوسيع الحدود الجغرافية أمام وزعها ، ونقل سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، تزيد بشكل حاد من خطر نشوب حرب نووية •

ونحن على اقتناع ، كما أكد مؤخرا السيد م • س • غورباتشيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، " بأن المخرج الوحيد المعقول من هذا الوضع هو التوصل الى اتفاق بين القوى المتنافسة لتحقيق وقف فوري لسباق التسلح - والتسلح النووي في المقام الأول - على سطح الأرض وعدم السماح به في الفضاء • اتفاق يقوم على أساس نزيه ومتكافئ ، دون محاولات لخداع الجانب الآخر بالمراوغة واملاء الشروط عليه • اتفاق يساعد الجميع على التحرك نحو الهدف المرجو وهو التدمير الكامل للأسلحة النووية وحظرها الى الأبد ، وإزالة التهديد بالحرب النووية ازالة كاملة " •

وأود أن أكرس كلمتي اليوم لتحليل الوضع الذي ظهر في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة منع الحرب النووية • اننا نعتبر أن هذا الوضع غير مقبول : خاصة وأنه يحدث ضررا جسيما بسلطة الهيئة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح ، اننا نرفض وندين بشكل قاطع موقف تلك المجموعة الصغيرة

من الدول التي تمنع المؤتمر ، استنادا الى ذرائع بعيدة الاحتمال ، وليس ذلك للمرة الأولى من القيام بواجباته باعتباره الهيئة المتعددة الأطراف للمفاوضات المتعلقة بهذه المسألة التي تعدّاهم مسألة في السياسة العالمية المعاصرة وأعلاها أولوية .

وما الحجج التي يقدمها من يعارضون وضع تدابير محددة لمنع الحرب النووية ؟

أولا وقبل كل شيء ، يقال لنا ان مسألة الحرب النووية ، كما يزعمون ، لم تصبح مواتيه بعد للتفاوض . ونحن نرفض رفضا قاطعا هذا التأكيد الذي يتعارض مع توق البشرية الى النجاة من كارثة نووية . وننصح السادة الذين يعتنقون وجهة النظر هذه بأن يفتحوا نوافذ مكاتبهم ويتطلعوا الى الشارع حيث يطالب الملايين ومئات الملايين من الناس في جميع بلدان العالم باتخاذ تدابير لمنع الحرب ، وننصحهم بأن يقرأوا الالتماسات والنداءات الموجهة الى مؤتمرنا والى حكوماتهم على السواء من شتى المنظمات الاجتماعية والعلمية وغيرها . فموقف من يعارضون وضع تدابير محددة لمنع الحرب النووية يختلف اختلافا جذريا عن أمانى الشعوب في أنحاء العالم . واننا نود أن نعلن هذا بصراحة وعلانية .

ويقال لنا أيضا أن مؤتمر نزع السلاح ليس هو المكان المناسب لدراسة هذه المسألة ، ولا يمكننا بأي حال أن نتفق مع ذلك أيضا . فمن المنطقي أن المفاوضات السوفياتية الأمريكية التي تتناول مجموعة من المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الفضاء لها أهمية أولى ربما يصعب المغالاة في تقديرها وقد أكدت الحكومة السوفياتية مرارا على الأهمية الفائقة التي تعلقها على تلك المفاوضات .

بيد أنه من المستحيل ألا يتبين المرء أن مشكلة منع الحرب النووية هي مشكلة عامة لكل البشرية : أي مشكلة عالمية . ونحن لا نرى أن هناك دولا مختارة يمكنها اجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة ودولا أخرى يجب أن تقف بمنأى عن هذه المفاوضات ، وهي الغالبية العظمى من الدول .

ان الحرب النووية تهدد مصير وحياة جميع الشعوب والدول ، ولذلك يمكن لجميع الشعوب والدول ، بل ويجب عليها ، أن تسهم ولو بالقليل في مهمة وضع التدابير لمنع الحرب النووية . وأود في هذا الصدد ان أطلب ممن يعارضون دراسة مسألة منع الحرب النووية في مؤتمرنا ان يقولوا لنا ما هو عنوان واسم الهيئة التي تسمح في رأيهم ، لدائرة عريضة من الدول بالاسهام في حل هذه المشكلة الاساسية التي تهم البشرية . ان غالبية كبيرة من الوفود في مؤتمر نزع السلاح مخولة من حكوماتها بأن تجري هنا ، في هذه الهيئة ، والآن لا في مستقبل غير محدد ، مفاوضات تستهدف منع الحرب النووية . وهذه الوفود مفوضة من شعوبها - تلك الشعوب التي تشكل الغالبية العظمى للبشرية . فعلى أي أساس اذن تعرقل مجموعة صغيرة من الدول وضع تدابير محددة بشأن هذه المسألة ؟

ثالثا ، كثيرا ما يتردد في المؤتمر قول موعده انه لا توجد أسس لاجراء مفاوضات ولا توجد اقتراحات بشأن الموضوع . وهذه الاقوال بعيدة عن الحقيقة بعد السماء عن الارض . ويكفي ان يطلع المرء على وثائق المؤتمر ليصل الى عكس هذه النتيجة . فهناك مثلا وثيقتا البلدان الاشتراكية CD/355 و CD/484 ، تعددان تحديدا - وأكرر تحديدا - التدابير التي تقترحها لاجراء المفاوضات مجموعة كبيرة من الدول تمثل واحدة من اهم التحالفات السياسية للعالم المعاصر كما تمثل في الوقت نفسه نسبة كبيرة من مساحة المعمورة وسكانها .

وهناك اقتراحات محددة مقدمة من مجموعة بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة (CD/341) . والتدابير الواردة في النداء الذي وجهه رؤساء ست دول من القارات الخمس في ايار/مايو ١٩٨٤

(CD/502) وفي إعلان دلهي الصادر عن البلدان نفسها والمؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (CD/549) هي خطوات في نفس الاتجاه • وأخيرا ، قدمت وفود عدد من البلدان الغربية اقتراحاتها ، وأعني بذلك وشيقتي بلجيكا (CD/380) وجمهورية ألمانيا الاتحادية (CD/357) .

وأود تحديدا أن أشير الى وثيقة بلجيكا التي تتضمن حرفيا " قائمة على سبيل المثال لا الحصر بالتدابير التي قد تشكل موضوع التفاوض في هذا المجال " واقتراحا " بتكليف لجنة نزع السلاح بالقيام بما يلزم من أعمال ، في إطار يتعين على اللجنة تحديده ، يرجى أن تؤدي الى وضع اتفاق أو عدة اتفاقات دولية خاصة بهذه المواضيع " • ومع ذلك فإن مجموعة الدول الغربية بالتحديد هي التي تعارض - في نغمة غير ودية اطلاقا - المفاوضات بل وتعارض اقامة هيئة فرعية خاصة تعني بهذه المسألة مهما تكن الاختصاصات التي تحدد لها •

وتقول وفود بلدان غربية معينة أن اقتراحات مجموعة البلدان الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ غير مقبولة وأنه بالتالي ليس ثمة ما يمكن التفاوض عليه • والاحظ كذلك اننا أيضا نرى أن كثيرا من الاعتبارات والاقتراحات التي عرضتها البلدان الغربية تبدو غير مجدية ولا صلة لها بالموضوع •

ومع ذلك فاننا لا نريد أن ندخل الآن في جوهر الاقتراحات المقدمة من الشرق أو من الغرب • فنحن نعلم أن بين هذه الاقتراحات اختلافات كثيرة ، ولكننا نود أن نسأل الوفود الغربية التي تعارض متابعة العمل الملموس في هيئة فرعية تعنى بمنع الحرب النووية : ما هي المفاوضات التي يمكنهم الاستشهاد بها من التاريخ الدبلوماسي على امتداد قرون من الزمان أو التي بدأت بعرض آراء متطابقة أو متماثلة من جانب الأطراف ؟ ففي حالة كهذه لا يكون من الضروري حتى اجراء مفاوضات بل تقتصر المسألة على مجرد وضع التوقعات على الآراء المتطابقة •

ويقال لنا أنه من الضروري لبدء المفاوضات الاتفاق على موضوعها • ولكننا نرى أن هذا الاتفاق موجود بالفعل في موافقة الجميع على أن يدرجوا في جدول أعمال المؤتمر - وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح - بندا معنونا " منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة " والواقع أن هذا هو موضوع المفاوضات : ما الذي ينبغي عمله بدقة لمنع اندلاع حرب نووية • وليس هناك حاجة الى تعريف أدق للبدء في المفاوضات ، وكل المسائل المتبقية ، بما في ذلك الاتفاق على تدابير محددة تسهم في منع الحرب النووية وتعريف هذه التدابير ، يمكن تسويتها بنجاح في مسار المفاوضات ذاتها على أساس السعي المتبادل للوصول الى اتفاق • لقد أنشئ المؤتمر لغرض محدد هو مقارنة النهج المختلفة والآراء المختلفة ، واجراء مفاوضات بشأنها ، والعمل على تضيق شقة الخلافات القائمة في الرأي ووضع اتفاقات مقبولة بشكل متبادل • فلم اذن تعمل وفود البلدان الغربية على عرقلة تلك العملية الطبيعية ، المألوفة في العرف الدبلوماسي ، التي شبت جدواها على مدار قرون كثيرة ؟

ان ما ألمح اليه وقد معين في العام الماضي من أنه ليس من المرغوب فيه بدء العمل الفعلي بشأن هذا البند لأنه سيتسم " بعنف الحوار " بغير موجب هي تلميحات مصطنعة في رأينا ، ولا يمكن أن تبرر موقف من يعرقلون البدء في العمل الفعلي • وعلى العكس فإن انشاء لجنة مخصصة من شأنه أن يخلق الظروف لاجراء نقاش جاد وعميق بشأن كل جوانب مشكلة منع الحرب النووية والبحث السلمي عن حلول مقبولة من الجانبين •

وأخيرا ، فمن بين الوسائل الأثيرة لاحباط المفاوضات العملية لمنع الحرب النووية محاولة المساواة بين الحرب النووية والحرب في عمومها • والاتحاد السوفياتي معارض صلب لجميع الحروب واسمحوا لى بأن أذكر الحاضرين في هذه القاعة بأن الدولة السوفياتية ولدت رافعة شعار الوقف الفوري لحرب امبريالية ، وقد خرجت من تلك الحرب • وكان أول مرسوم للدولة السوفياتية هو مرسوم السلم • فنحن ضد الحرب ، لكننا مع ذلك نرى اختلافا بين حروب الماضي - الحروب التي استخدمت فيها الأسلحة التقليدية - والحرب النووية •

ففي المقام الأول لا يمكن للحرب النووية ، على خلاف الحروب التي تستخدم فيها الأسلحة التقليدية ، أن تكون وسيلة لتنفيذ السياسات لأنها ستؤدي حتما الى تدمير من يشنها • وبعبارة أخرى فإذا كانت نتيجة الحروب التقليدية ، كقاعدة عامة ، هي انتصار أحد الجانبين وانهازم الجانب الآخر فلن يكون هناك في الحرب النووية منتصر وسيكون الخاسر هو البشرية جمعاء •

ثانيا ، لا يمكن حصر نطاق الحرب النووية في أي منطقة بعينها أو اقليم بعينه لأحد الجانبين بل ستقاسي من عواقبها كل دول العالم • فالحرب النووية كارثة تشمل العالم أجمع ، وتعرض للخطر امكانية استمرار وجود حياة على الأرض •

ثالثا ، ان عواقب الحرب النووية - من ايكولوجية ووراثية ومناخية وبيولوجية وغيرها - تختلف من حيث المبدأ عن عواقب الحرب التي تستخدم أنواعا تقليدية من الأسلحة •

ولذا فان الحرب التقليدية والحرب النووية ظاهرتان مختلفتان من حيث النوع ، وعليه فان ربط منع الحرب النووية بتسوية مسائل أخرى يعني خلق عقبات مصطنعة أمام تسوية هذه المسألة التي تحتل المرتبة الأولى •

وأنتقل الآن الى النقطة الأخيرة • ان وفود البلدان الغربية " تتكرم " الآن بالموافقة على دراسة مسائل لمنع الحرب النووية في اجتماعات غير رسمية ومن خلال اجراء نوع من المشاورات • بل انها تعد بالاعراب عن بعض الأفكار بشأن بعض الخطوط التي يمكن على نسقها مناقشة تلك المسائل في مكان ما في أورقة مؤتمر نزع السلاح • ونحن لن نقبل ذلك النهج • لقد أنشئ المؤتمر لاجراء مفاوضات ، ونحن نطالب باجراء مفاوضات بشأن منع الحرب النووية ، مفاوضات تهدف الى وضع تدابير محددة وفقا لآلية التفاوض المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤتمر •

وهذا العام ، بدأ موقف البلدان الغربية من مسألة منع الحرب النووية يصبح ، وفقا لكل الشواهد ، أكثر تصلبا • ففي حين أعربت هذه البلدان في العام الماضي عن استعدادها لاقامة هيئة فرعية ، تعترض مجموعة البلدان الغربية الآن من حيث المبدأ على تلك الخطوة ، على نحو ما أظهرت المشاورات • ونود أن نوجه الى مجموعة البلدان الغربية من خلالكم ، سيدي الرئيس ، السؤال التالي : هل حدث هذا التحول حقا في موقفها ؟ اننا نأمل الا يكون ذلك قد حدث ، والا تعرقل تلك المجموعة اجراء مفاوضات بهدف وضع تدابير محددة لمنع الحرب النووية في هيئة فرعية ذات اختصاصات مناسبة •

وختاما نود أيضا أن نتحدث عن المسألة التالية • فكثيرا ما نسمع في هذه القاعة ، في مشاورات مختلفة وببساطة خلال الأحاديث الودية بين الممثلين في المؤتمر ، تعبيرات عن الأسف للتدهور المطرد في سلطة مؤتمر نزع السلاح ودوره • وهذا هو الوضع حقا • وهذا الوضع يسبب لنا ، نحن الوفد السوفياتي ، ولوفود بلدان أخرى كثيرة قلقا بالغا • لكن من المسؤول عن ذلك ؟ اليسوا من حاولوا بعناد لسنين طويلة حتى الآن تحويل المؤتمر الى ناد للنقاش ، ومن يعرقلون اجراء مفاوضات بشأن

مجال عريض من بنود جدول أعمال المؤتمر ؟ وأخيرا اليسوا هم الذين يحرمون المؤتمر من فرصة الاستجابة لمطلب البشرية كلها بأن يجلس المؤتمر فورا الى مائدة المفاوضات المعنية بمنع الحرب النووية والا يدخر وقتا أو جهدا للتوصل الى نتيجة ناجحة ؟

السيد تيلالوف (بلغاريا) : أود في مستهل كلمتي أن أعبر عن مشاعر الأسى العميق والتعزية المخلصة من الوفد البلغاري الى زملائنا السوفيات بمناسبة وفاة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قسطنطين أوستينوفيتش تشيرنينكو .

وأود التحدث في بياني اليوم عن البند ٥ من جدول أعمالنا ، وهو " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

ان منع تسليح الفضاء الخارجي هو الآن من المهام التي تكتسب أهمية أساسية . كما أن تحقيقه هو من الأمور المركزية في سعي المجتمع الدولي الى انقاص خطر الحرب ، ولاسيما الحرب النووية وسوف تحدد النتيجة التي تتمخض عنها هذه الجهود الى مدى كبير ، احتمالات انجاز اتفاقات ذات شأن في جميع المجالات الأخرى الخاصة بتحديد الأسلحة .

ويتوقف الاستقرار الاستراتيجي في العالم اليوم على فرص نجاحنا في الحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي حلبة جديدة وبالغة الخطر لسباق التسلح . وتضع على عاتقنا جميعا مسؤولية العمل بفعالية ، وقبل أن يفوت الأوان ، لعكس مسار الاتجاهات المؤدية الى تسليح الفضاء الخارجي .

والمجتمع الدولي لا يبدأ كفاحه في سبيل اقرار السلم في الفضاء الخارجي من فراغ ، لأن الستينات والسبعينات شهدت اقامة الأساس القانوني لضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وذلك بفضل بصيرة وجهود أولئك الذين كانوا ، ولا يزالون ، يؤمنون باتخاذ تدابير وقائية لنزع السلاح .

ومن هذه التدابير ذات الأهمية التي لا ينافس فيها أحد في هذا الصدد ما يلي :

معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ؛

معاهدة ١٩٦٧ بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ؛

معاهدة ١٩٧٢ الأمريكية السوفياتية للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ؛

اتفاق ١٩٧٩ المناظم لأنشطة الدول فوق سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى .

وهذه انجازات لها شأنها في الجهود الرامية الى الحد من استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية .

وعلى الرغم من ذلك ، فان مهمة النأي بالفضاء الخارجي بصورة كاملة عن سباق التسلح مازالت قائمة دون انجاز ، وقد ازدادت أهميتها بسبب التطورات الأخيرة التي ترتب عليها انتعاش بعض الآمال القديمة في استخدام الفضاء الخارجي لتحقيق التفوق العسكري . ولكن هذه الأعمال تشير

الشك في امكان اتخاذ خطوات أخرى في ميدان تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي • كما نشأت مخاوف جدية من احتمال أن تتعرض اتفاقات نزع السلاح ذات الصلة لخطر حقيقي •

لقد أثارت البرامج والاستعدادات العسكرية التي تنفذ حاليا لاكتساب القدرة على شن "حروب الكواكب" قلقا كبيرا في أنحاء العالم • وأصبح ما يسمى "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" موضوع مناقشات مكثفة في أوسع الدوائر السياسية والعلمية ، لأن هذه المبادرة ستكون تحديا لم يسبق له مثيل لآمال الشعوب جميعها في السلم •

وتصور "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" من الناحية الرسمية على أنها برنامج للمستقبل لإنشاء دفاع بالقذائف التسيارية تقام بعض عناصره في الفضاء ، مما يجعل الأسلحة النووية ، على ما يقال ، "عاجزة وبالية الطراز" • غير أن الكثيرين يرون في هذه المبادرة محاولة جديدة لفرض مفهوم عسكري خطير آخر على المجتمع الدولي ، تحف بتحقيقه أخطارا لا تحصى على مستقبل البشرية جمعاء • ويبدو مرة أخرى أن الحافز الحقيقي لمشروع "حرب الكواكب" هذا هو السعي الذي لا يني من جانب الولايات المتحدة لتحقيق تفوق استراتيجي على الاتحاد السوفياتي ، يكون عمليا بمثابة تفوق عسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي على منظمة حلف وارسو •

ولا يمكن لاستخدام مصطلح "الدفاعي" لتمويه طبيعة هذا البرنامج ، أن يخفي الحقيقة • فالحقيقة انه لو نفذت الولايات المتحدة "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" لنسفت أسس الاستقرار والسلم والأمن في العالم • كما سيكون لها تأثير عكسي على الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي وزيادة تطوير النظام القانوني الدولي في ميدان نزع السلاح •

ولانزال غالبية المجتمع الدولي غير مقتنعة بأن "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" للولايات المتحدة هي مجرد بحث علمي لا ينطوي على أية آثار عسكرية وسياسية خطيرة • فقد طلبت حكومة الولايات المتحدة من الكونغرس أن يوافق على اعتماد ٣٧ مليار دولار في هذا العام ، بعد موافقته على اعتماد ١٤ مليار دولار في العام الماضي ، لاجراء "بحوث" عما يتوخى أن يكون شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية تنشأ على ثلاث مراحل • وتلك زيادة تكاد تبلغ الثلاثة أضعاف في سنة واحدة • ومن المعتزم رصد ثلاثين مليار دولار لهذا الغرض في فترة السنوات الخمس القادمة • وانفاق مثل هذه المبالغ الضخمة يعتبر دائما من الدلائل الجدية على ان غرض أنشطة البحوث تلك انما هو الدخول ، عند نقطة بعينها ، في مرحلة تجريب واستحداث ووزع أسلحة حديثة •

والى جانب ذلك ، تم بالفعل انشاء قيادة مشتركة للفضاء الخارجي تابعة للقوات المسلحة في الولايات المتحدة ، وهناك مقر للقيادة قيد البناء ، بغية القيام بعمليات عسكرية في الفضاء الخارجي •

وقد أعلن فريد ك • آيكل ، وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة في الولايات المتحدة ، ان "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" ليست برنامجا خياريا ، يقع على هامش الجهود الدفاعية ، وانما هي في صميم التخطيط العسكري للولايات المتحدة حتى القرن القادم • كما أعلن المسؤول المكلف بهذا البرنامج ، وهو الفريق جيمس أ • أبراهامسون ، ان تنفيذ المشروع يمضي بسرعة يتوخى معها اجراء التجارب الأولى لأسلحة فضائية تستخدم سفنا فضائية من نوع شاتل (المكوك) في موعد مبكر لا يتجاوز عام ١٩٨٧ ، أي قبل عامين من الجدول المقرر •

وفي التغطية الصحفية المسهبة في الأسبوع الماضي لهذه القضية ، أعلن بجلاء " ان البحوث التي تجريها حكومة الولايات المتحدة والمختبرات التابعة للمقاولين العسكريين لا تترك مجالاً لأي شك في أن مفهوم " حرب الكواكب " هو أبعد ما يكون عن الخيال الصرف ، وليس مجرد مناورة سياسية كما يصفه البعض " .

ومن دواعي القلق الشديد أن برنامج الولايات المتحدة لمواجهة القذائف بقذائف مقامة في الفضاء ، والذي يوصف بأنه دفاع استراتيجي غير نووي ، قادر على أداء مهام هجومية رئيسية تكشف عن الغرض المقصود منه .

وقد قام خبراء من ذوي الشأن في هذا الميدان باسترعاء انتباهنا الى أن هذا النظام ، الذي يقال عنه انه دفاعي ، يمكن أن يستخدم على النحو التالي :

(أ) بوصفه عنصراً دفاعياً في ضربة نووية هجومية - فسيكون درعاً يسمح بإطلاق قذائف الأسلحة النووية في الضربة الأولى بينما يبقى الدفاع كنسق احتياطي لمواجهة الضربة الثأرية ؛
(ب) بوصفه سلاحاً يدمر التوابع الفضائية المعادية التي أصبحت جزءاً متزايد الأهمية في الأنظمة الاستراتيجية العسكرية ؛

(ج) بوصفه وسيلة لتوجيه ضربات هجومية بسرعة صاعقة من الفضاء ضد أهداف أرضية غير محصنة نسبياً ، كالمطارات ، وناقلات النفط ، ومصانع القوة المحركة ، وما إليها ، مما يسبب وقوع حرائق وأضرار فورية يمكن " أن تعود القهقري ببلد صناعي الى ما كان عليه في القرن الثامن عشر في ظرف ٣٠ دقيقة " ؛

(د) بوصفه أداة يمكن أن تستخدم ، بعد زيادة تحسينها ، في تدمير الصوامع الخرسانية والفولاذية التي تحمي القذائف الاستراتيجية في باطن الأرض ، وبذلك تصبح هذه الأداة نفسها سلاحاً لتوجيه الضربة الأولى .

ولكن بثّ الأمل في خلق جهاز مضاد للقذائف تام الكفاءة يمكن ، للأسف ، ومهما كان من عدم واقعيته ، أن يولد في بعض أذهان ذوي النزعات العسكرية وهما خطيراً بإمكانية شن هجوم نووي مع ضمان عدم التعرض لضربة مضادة . وقد يكون في ذلك ما يدفع البعض الى اعتبار الحرب النووية أمراً يمكن قبوله عقلاً ، وهو ما قد يجعل الحرب النووية نفسها أقرب احتمالاً .

وكما أشار الى ذلك علماء مشهورون من الولايات المتحدة هم هانز أ . بيت (حائز على جائزة نوبل) ، وريتشارد ل . غروين ، وكورت غوتفريد ، وهنري و . كندال ، فانه " حتى ولو كتب لولادة الدفاع بالقذائف التسيارية المقامة في الفضاء أن تكون غير مقترنه بالعنف ، فان نجاح وزع هذا الدفاع سيخل كثيراً باستقرار التوازن الاستراتيجي . ومن العسير تصور نظام أكثر دفعا الى وقوع الكارثة من نظام يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة في أجزاء من الثانية ، نظام هش لم يوضع بحد ذاته على محك الاختبار ، ومع ذلك يهدد القدرة الانتقامية للطرف الآخر " .

وما يردد من أن الشبكة المضادة للقذائف التي تتوخاها الولايات المتحدة هي شبكة دفاعية غير نووية هو قول لا يستند الى أساس ، فهذه الشبكة مصممة لتوضع مباشرة في خدمة القوات الهجومية النووية الاستراتيجية ولاستكمالها . والكثير من عناصر هذه الشبكة مبني على استخدام التفجيرات النووية لامداده بالطاقة . وفضلاً عن ذلك ، فالى جانب انشاء الدرع النووي ، يتواصل تنفيذ برامج لوزع

أسلحة نووية ذات قدرة على توجيه الضربة الأولى ، مثل قذيفة MX التسيارية ، وقذائف بيرشنغ ٢ في أوروبا الغربية ، وقاذفات B.1 ، و "Stealth" ، والقذائف البحرية ترايدنت ٢ ، وغيرها •

ويثور ، بالطبع ، السؤال عن الضرورة التي تلجئ الولايات المتحدة الى استحداث هذه الشبكات النووية اذا كانت نيتها الحقيقية هي الانتقال الى استراتيجية غير نووية تهدف الى الدفاع؟ أما عن الادعاء بأن " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " ستؤدي في آخر المطاف الى جعل الأسلحة النووية عاجزة وبالية الطراز ، فان الأمر يزداد وضوحا ان المقصود منه هو جعل الأسلحة النووية السوفياتية " عاجزة وبالية الطراز " مع بقاء الترسانة النووية الهجومية للولايات المتحدة سليمة لا يمسهما أى تقريبا بل ومع زيادتها تعزيزا •

ان تنفيذ " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " سوف يوجه ضربة قاصمة للجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي • ويتوقع الكثيرون أن يؤدي انشاء شبكة الدفاع الاستراتيجي الى فتح الطريق أمام زيادة غير محدودة في القوات النووية الهجومية •

وقد ذكر ماك جورج بوندي ، وجورج ف • كينان ، وروبرت س • ماكنمارا ، وجيرارد سميث في كتابهم الذي صدر مؤخرا بعنوان : " الخيار أمام الرئيس : حرب الكواكب أو تحديد الأسلحة " ان الأمر ببساطة انه ليس شمة مهرب من مواجهة الحقيقة ، وهي أن حرب الكواكب لا تعد بتوفير المزيد من الأمن ، بل سترتب عليها حتما توسع الأنظمة الهجومية والدفاعية معا على نطاق واسع وعلى كلا الجانبين •

ولسنا هنا في معرض بحث الاستياء الذي أثاره هذا المشروع لدى حلفائنا في أوروبا ، ولكن هذا الاحتمال هو بالدقة ما يتصورونه ، بالإضافة الى دواعي القلق الخاص الناشئة عن ادراكهم أن برنامج حرب الكواكب كما هو عليه الان لا يحمل أي شيء بالنسبة اليهم • فحرب الكواكب هي ، باختصار وصفة لا لانهاء خطر الأسلحة النووية أو الحد منه ، بل لحدوث منافسة غير محدودة في النفقات أو في المدة أو الخطر •

ومنطق هذه الكلمات واضح وقاطع فعندما يخلق أحد الجانبين " درعا نوويا " ويقوم بوزع أسلحة نووية للضربة الأولى ، عندئذ لا بد وأن يجد الطرف الآخر نفسه مضطرا الى القيام بجميع الخطوات الضرورية للرد على الخطر الضمني الذي يتهدد أمنه ذاته ، بما في ذلك زيادة قواته النووية الاستراتيجية وإشارة الى هذا الجانب ، ذكر السيناتور ادوارد كيندي بحق في كانون الثاني/يناير ، انه لا يلزم للمرء أن يكون في مستوى نيوتن كي يفهم ان القانون الأول لسباق التسلح النووي هو أن أي عمل يقوم به أحد الطرفين لا بد وأن يولد عملا مضادا من جانب الطرف الآخر •

واذا نفذت " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " فانها لن تضعف فحسب بل ستقوض تماما العناصر الموجودة حاليا للنظام الدولي لمنع اضعاف الطابع العسكري على الفضاء الخارجي •

وسوف تتعرض للخطر المباشر معاهدة ١٩٧٢ الأمريكية السوفياتية للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تحظر استحداث وتجريب ووزع شبكات أو مكونات دفاع مضاد للقذائف مقام في الفضاء وكذلك وزع شبكات دفاعية مضادة للقذائف تشمل كامل أراضي الدول الأطراف • وكان ابرام هذه المعاهدة غير المحدودة المدة خطوة هامة في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي أدت الى انجاز اتفاقات " صولت الثانية " وان ما ترمي اليه " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " للولايات المتحدة من

الناحية الموضوعية من انتهاك المعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف يؤول الى اختلال حاد في توازن البيئة الاستراتيجية ، مما يلحق الضرر باحتمالات عقد المزيد من الاتفاقات في ميدان نزع السلاح النووي .

وسوف تتعرض للخطر أيضا ، معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . لأن المتوخى من اجراء هذه التجارب هو أن يكون وسيلة تؤمن بها الطاقة من أشعة ليزر السينية اللازمة لمكونات شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي يتم تطويرها حاليا في الولايات المتحدة .

والمفاوضات الجديدة التي بدأت في الأسبوع الماضي في جنيف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن كامل مجموعة المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي وبالأسلحة النووية - الاستراتيجية والمتوسطة المدى على السواء - هي شعاع من الأمل في التوصل الى تسوية فعالة للقضايا التي يتوقف عليها أمن جميع الدول . فهذه المفاوضات تتيح فرصة جديدة ، ربما كانت الأخيرة ، لمنع حدوث تسليح خطير للفضاء الخارجي ، ولخلق بيئة تفضي الى اتخاذ خطوات هامة تؤدى الى نزع السلاح النووي .

وقد أعلن في البيان المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الذي صدر في ٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام " ان هدف المفاوضات هو وضع اتفاقات فعالة تستهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانهاؤه على الأرض ، والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي " .

ويبدو ان النجاح في هذه المفاوضات يتوقف على ما يقدمه كلا الطرفين من تأييد لموضوعها وهدفها المتفق عليهما . والتفقد الدقيق بجميع عناصر البيان المشترك هو وحده الذي يمكن أن يدفع عجلة المفاوضات نحو تحقيق " القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية في كل مكان " .

ويحمل وفدي ، مع وفود كثيرة كما يخيل الى شعور الاعجاب بالنهج البناء والشامل الذي يتخذه الاتحاد السوفياتي في سبيل عدم تسليح الفضاء الخارجي . ويتجلى استعداد الاتحاد السوفياتي لحل هذه المشاكل جذريا ، في مشاريع المعاهدات التي قدمها في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ وفي مبادرته التي قدمها الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بعنوان " قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية ولمصلحة البشرية " .

وقد ورد تعبير آخر عن هذا الموقف البناء في الخطاب الذي القاه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، الرفيق غورباتشيف ، في ١١ آذار/مارس .

لقد أسندت الى مؤتمر نزع السلاح مهمة أساسية هي وضع اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ونعتقد أن الواجب يحتم على جميع الوفود أن تتعاون للشروع في اتخاذ اجراءات عملية جديدة .

وأفضل أساس للمضي في هذا الصدد هو انشاء لجنة مخصصة للبند ٥ ، على نحو ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٩ ، الذي صوتت بتأييده ١٥٠ دولة ولم يعارضه أحد . والحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي في حاحه جلية تماما . وينبغي للمؤتمر ، في رأينا ،

أن يبذل كل جهد مستطاع لحل المشكلة الاجرائية بحلول نهاية شهر آذار/مارس ، وأن يشرع في الأعمال الموضوعية المتعلقة بهذا البند .

ونعتقد أن ذلك ممكن اذا قدمت كل من المجموعات الثلاث مساهمتها الخاصة في سبيل التوصل الى حل وسط يمهد الطريق أمام المؤتمر كي يضطلع بمسؤوليته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح .

السيد فيغينر (جمهورية المانيا الاتحادية) : السيد الرئيس ، يرحب بكم وفد بلدي كممثل لفنزويلا ، ذلك البلد الذي كان منارة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية لعقود عديدة ، وتميز بالسعي النشط من أجل ارساء العدالة وحقوق الانسان والسلم في المنطقة .

لقد أصرت حكومتي على أن يسمع صوت وفد بلدي أثناء انعقاد الجلسة العامة الأولى لمؤتمرنا خلال هذه الدورة السنوية المكرسة للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال ، " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة " بيد أن حكومة بلدي ليست الحكومة الوحيدة التي تعلق أهمية عليا على منع نشوب الحرب ، وخاصة الحرب التي تنطوي على استخدام الأسلحة النووية " . فجميع الوفود الحاضرة في هذه القاعة تشاطر نفس العزم لتحقيق هذا الغرض والبند ٣ من جدول الأعمال هو بالفعل نقطة محورية لمساعدتنا الجماعية . لأن نزع السلاح والحد من الأسلحة لا يعني مجرد انقاص أنواع معينة من الأسلحة العسكرية أو ازالتها ، بل ان لعنصر السلوك أهمية مماثلة . ولا بد لنا أن نتأكد من أن الأسلحة التي تعتقد الدول بضرورة الاحتفاظ بها لأمنها لن تستخدم ، ولا سيما الأسلحة النووية وان الحرب لن تكون بعد الان وسيلة لتحقيق أهداف سياسية . وبند منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة ، يتناول كلا الجانبين من مهمتنا ، ألا وهما ضرورة اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة بأمل القضاء تماما على فئات معينة منها ، وارساء قواعد لسلوك الدول بهدف اقامة عالم يسوده السلام الى الابد . وتكتسب دراسة هذا البند من جدول الاعمال أهمية أكبر في الوقت الذي تجرى فيه المفاوضات الثنائية بين القوتين العظميين . وقد تجلّى بوضوح أن على المؤتمر أن يضطلع بحصته في ارساء اطار متعدد الاطراف لمنع نشوب الحرب النووية وجميع النزاعات المسلحة .

وقد أعلن وفدي في بيانه الصادر في ٧ شباط/فبراير أن أمام المؤتمر مهمة عاجلة هي التوصل الى صيغة اجرائية ملائمة يمكن بموجبها النظر في منع نشوب الحرب واعداد التدابير الممكنة والعملية لتحقيق هذا الغرض . كما رأى وفد بلدي ضرورة الاتفاق في وقت مبكر على برنامج عمل موضوعي بشأن البند ٣ من جدول الأعمال يكون على قدر كاف من الشمول بحيث يتسنى النظر في جميع الامكانيات والاقتراحات .

وتهدف ورقة العمل CD/578 التي أتشرف بتقديمها اليوم والتي هي متاحة لجميع الوفود ، الى تقديم مساهمة لتحقيق كلا الهدفين . ولا بد لي أن أوضح هنا أن ورقة العمل هذه لا تعكس غير منظور وفد بلدي وحده . ونأمل مع ذلك أن تحظى بتأييد واسع . ونظرا للصعوبات التي واجهها حتى الآن اختيار صيغة تنظيمية محددة للبند ٣ من جدول الأعمال ، فان ورقة العمل لم تتضمن اقتراحات جامدة بل تبين بدلا من ذلك ، الشروط الاساسية التي يجب أن تتوفر لاجراء أية دراسة مجدية وذات مغزى لهذا البند من جدول الأعمال . وهي تحقق ذلك باقتراح قائمة معايير ينبغي للصيغة الاجرائية المقبلة أن تستوفيها كما تتضمن ورقة العمل مشروع برنامج عمل فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ، في شكل قائمة منظمة تتضمن البنود الواجب النظر فيها . ولم تبين هذه القائمة على مواقف جامدة ولكنها تقوم على استيعاب

المحاولات السابقة التي بذلت لاعداد عملنا الموضوعي المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال • وقد حرص وفد بلدي على ادراج أكبر عدد ممكن من الاقتراحات والمفاهيم المستمدة من الوفود والمجموعات الأخرى في هذه القائمة • ومع ذلك ، يظل المجال مفتوحا أمام أي تغيير أو تعديل معقول يراد ادخاله عليها • وستقاس فائدتها بطبيعة الحال بدرجة توافق الآراء الذي سيتحقق بشأن القائمة والدراسة الموضوعية لفرادى بنودها الفرعية •

والمواقع أن ورقة العمل تطرح سوءا لهما هو متى وكيف سيتوصل هذا المؤتمر في نهاية الأمر الى الاضطلاع بعمل موضوعي وموجه نحو المستقبل بصدد البند ٣ من جدول الأعمال ، أي اجراء دراسة دقيقة ومنطقية تتناول جميع الآراء والمقترحات بطريقة عملية وموجهة نحو التماس الحلول ؟

ان المواقف الأولية التي تتبناها معظم الوفود والمجموعات واضحة ، وقد عرضت بجلاء في مناسبات عديدة • ولا بد لنا أن نشرع الآن في مناقشة وارساء الأسس المنطقية لآرائنا وأن نكف عن مجرد ترديدنا • ويجب أن تخضع جميع الآراء ، بما في ذلك اكثرها قبولا وأكثرها مثارا للخلاف على السواء ، لنفس الاختبار الشديد والمهني ، الا وهو اختبار العقل • ولا يجوز أن يتمسك أي وفد أو مجموعة وفود بوصفات تكون في أغلب الأحيان وصفات مرتجلة وتعسفية وسطحية لمنع نشوب حرب نووية ، لمجرد أن شخصا ما قد وصفها من قبل أو لأنها كانت تمثل الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر أو ذاك القرار • فالهدف من المؤتمر القائم على أساس توافق الآراء واضح • وهو يحتم علينا البحث عن حلول للمشاكل تكون مقبولة عموما وتلبي متطلبات الأمن لجميع الأطراف • ولا بد أن تدرك جميع الوفود أن وحدة الآراء في موضوع نزع السلاح - ومن ثم النتائج - لا يمكن أن تتحقق الا اذا كان من شأن الآراء المقترحة أن تعزز أمن جميع الدول •

وقد طرح وفد بلدي وغيره من الوفود الغربية مرارا وتكرارا آراء بشأن الأمن كان آخرها في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وقد حانت الان الفرصة لمناقشة الأساس المنطقي لهذه الآراء وشرحها وعرضها • ولكن وفدي سيقوم ، بالاشتراك مع غيره من الوفود ، بدراسة البند ٣ من جدول الأعمال بروح تحقيق الهدف المشترك والبحث عن توافق في الآراء ، وذلك في اطار التفسير الدقيق لنص وروح الوثيقة الختامية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وسوف نصغي بعناية الى الآراء التي تطرح ولكن بouda أن يستمع الآخرون الى آرائنا أيضا • فنحن نسعى الى عقد حوار سليم ومجدي ، سعيا منا للمشاركة في وضع استراتيجية مشتركة لمنع نشوب حرب في العصر النووي • ويأمل وفد بلدي أن تسهم ورقة العمل الراهنة في تحقيق هذا الهدف •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر الممثل الموقر لجمهورية المانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين الموقر ، السفير كاراساليس •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : يتذكر العالم هذا العام أن أربعين عاما قد مرت على بداية العصر النووي • ففي عام ١٩٤٥ ، ظهرت على وجه المعمورة أداة رهيبة للتدمير الشامل وبقيت معنا منذ ذلك الوقت ، بل تزايد عددها وطاقاتها التدميرية بلا انقطاع • وللمرة الأولى في التاريخ ، أصبحت اباداة كل أنواع الحياة على هذا الكوكب احتمالا قائما بالفعل •

ويعيش الجنس البشري منذ ما يزيد على أربعة عقود عالما بأن مستقبله مهدد ، وأنه يمكن أن تحدث فجأة ودون سابق انذار محرقة تقضي على قرون المدنية ، وفي أفضل الحالات ، تحكم على المتبقين على قيد الحياة بمصير يصعب التنبؤ به .

وعند توقيع اعلان دلهي في ٢٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، أعرب رئيس جمهورية الأرجنتين ببلاغة عن الشبح القائم الذي يهدد الانسانية اليوم اذ قال :

" لقد فقدنا الحق في الحياه . لم يطلب منا أحد أن نتخلى عنه ، ولم نتنازل عنه قط بارادتنا الحرة . ولكنه سلب منا ونحن لا نكاد ندرك بفعل سباق التسلح النووي الجاري بين القوتين العظميين .

ان جميع حقوق وحرّيات الشعوب والامم ، وجميع السلع المادية والروحية التي تملكها بكل اشكالها ، لها أساس واحد الا وهو الحق في الحياة . وهو حق لا غنى عنه بحيث لم تنكره قط أي مدنية أو حضارة . ومع ذلك ، فقد فقدناه اليوم ، اذ باستطاعة حفنة صغيرة من الأفراد أن يقضوا في ظرف دقائق معدودات على كل ما يملكه كل انسان على هذا الكوكب - بدءا بحياته وبحياة أسرته - وعلى كل ما أنشأته كل أمة على مدى العصور ، وذلك دون أن يسمع صوتنا ، وبصرف النظر عن ارادتنا ، بل وحتى عن معرفتنا بذلك . بل من المحتمل أن يحدث في القريب العاجل أن لا يحتاج الأمر الى مجموعة من الافراد لابادة الجنس البشري اذ سيكون باستطاعة آلتين اثنتين أن تقضيا عليه قضاء مبرما " .

وتصف هذه الكلمات بقوة الحالة التي نواجهها ، وتترتب عليها نتيجة منطقية دون سواها ، وهي أن أمام الانسانية مهمة أساسية واحدة ، وواحدة فقط ، الا وهي منع نشوب الحرب النووية .

وقد كان منع نشوب حرب نووية ، وهو الموضوع المدرج في البند ٣ من جدول أعمال هذا المؤتمر، المهمة الوحيدة التي لا سبيل الى الهروب منها ، منذ أن تفجرت القنبلة الذرية الأولى . وكان من المؤسف ، بل ومن المفجع أن يقع هذا الحدث الخطير بعد مرور ستة أسابيع فقط على التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة . وسيظل من أسئلة التاريخ الكبرى التي لا تحظى بجواب ، مدى استعداد البلدان للتضحية بسيادتها اذا تصرف تحت تأثير الاحتمالات المرعبة التي برزت آنذاك . غير ان ذلك لم يحدث على أي حال . وما زالت تقع على شعوب ومجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين مسؤولية البحث عن صيغ وسبل كفيلة بأن تتمكن البشرية من الوصول الى القرن الحادي والعشرين .

وليس هذا هو الوقت المناسب للعودة الى ذكر جميع الجهود التي بذلت في هذا الصدد . وقد كانت هذه الجهود عديدة ومتنوعة ثنائية ومتعددة الاطراف . ومع ذلك ، تحولت تدريجيا الأهداف الواضحة للسنوات الأولى الى أهداف غامضة على ما أعتقد وتشعبت الطرق . ففي أواخر الأربعينات ضاعت فرصة لن تتكرر قط . ويجب ألا يغرب عن البال أن خطة باروخ كانت تنص على ادارة جميع الأنشطة المتعلقة بالاستخدام السلمي للقوة الذرية تحت رقابة سلطة دولية ، وعلى أن يتوقف انتاج الأسلحة النووية ، وألا تصبح هذه الأسلحة جزءا من الترسانات الوطنية .

وينبغي التذكير أيضا بأنه حدث بعد ذلك بوقت قصير أن اقترح السيد غروميكو ، الذي كان سفيراً وقت ذاك ، مشروع اتفاقية تتعهد الدول الاطراف بموجبها بعدم استخدام الأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف ، وحظر انتاج وتخزين هذه الأسلحة ، وتدمير المخزونات الموجودة منها .

وقد ضاعت الفرصة كما نعلم جميعا دون ان يتحقق شيء • ولم تتوقف الجهود الدولية مع ذلك، ولكنها أصبحت أقل طموحا وموزعة في عدة اتجاهات • فقد بذلت الجهود لتجنب نشوب حرب نووية على سبيل الخطأ أو بسبب ضعف الاتصالات أو عرضا • كما وجهت الجهود نحو عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو نحو تعزيز وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية • وبذلت المساعي لتوفير الضمانات للبلدان غير الحائزة لأسلحة نووية من جانب البلدان الحائزة لهذه الأسلحة • وانشئت منطقة خالية من الأسلحة النووية ويجري العمل لانشاء مناطق أخرى • ويعزز اتخاذ تدابير لبناء الثقة، وتم التوقيع على معاهدة حظر جزئي للتجارب النووية بينما تبذل الجهود أساسا للتوصل الى حظر شامل • وتم التوقيع على اتفاقات ثنائية لنزع السلاح ، ويوئل التوصل الى تجميد الترسانات النووية أو حظر انتاج مواد انشطارية • وهذه القائمة ليست بحال من الاحوال قائمة شاملة •

وقد كتب النجاح لبعض هذه الجهود ولم يكتب للبعض الآخر • ويمكن القول عموما ان تقدما بسيطا قد أحرز أو انه لم يحرز أي تقدم على الاطلاق ، بل حدث تفهقر في بعض الحالات منها حالة حظر تجارب الأسلحة النووية •

ويمكن ان يقال مع ذلك أنه حتى عندما كانت آفاق المستقبل مبشرة بدرجة أكبر ، لم تكن الوسائل التي وقع عليها الاختيار ، التي كانت صالحة في حد ذاتها ، كقيلة بالقضاء نهائيا على خطر حدوث محرقة نووية • وأيا كانت المميزات الفردية التي انطوى عليها كل من هذه النهج ، فلا يمكن انكار أنها لم تكن تسعى إلا الى التخفيض أو التخفيف من خطر نشوب حرب نووية ، ولم تسع بحال من الاحوال الى استبعاد نشوب هذه الحرب تماما • والأسوأ من ذلك ان هذا الهدف نفسه مازال بعيد المنال ، ويبدو أحيانا أبعد فأبعد ، بل أنه يتحول الى هدف يتعذر تحقيقه •

واذا أريد منع نشوب الحرب النووية فلن تكفي التدابير الجزئية أو الفرعية ولن تعدو ان تكون تدابير انتقالية • فقد يكون في الوسع مثلا ازالة ثلاثة قذائف س س - ٢٠ مقابل كل قذيفة من طراز بيرشنگ - ٢ ، أو العكس ، وسيعتبر ذلك خطوة كبيرة الى الامام • ولكن هل ستكون الحالة قد تغيرت فعلا بذلك ؟ أو لن تحل قذائف جديدة على الفور محل القذائف التي تم حظرها أو الحد منها ؟ أو لا تظهر كل يوم أدوات حرب جديدة كوسائل اطلاق القذائف النووية التي تطير على ارتفاع منخفض، وأقل انخفاضا بكثير من ارتفاع الطائرة ، منتهكة بذلك سيادة الحيز الجوي للدول وممتسبة في خلق شتى أنواع المخاطر المباشرة وغير المباشرة ؟ وقد أشار وكيل وزارة فنلندا للشؤون السياسية ، الدكتور تورنود ، الى هذه المشكلة منذ أيام قليلة مضت •

ولا أود بقولي هذا ان أقلل بدرجة أو بأخرى من قيمة أو أهمية الجهود التي تبذل رغم أنها لا تتسم كلها ، بطبيعة الحال ، بنفس الأهمية • وستكون النتائج الملموسة لهذه الجهود ايجابية على الدوام ومحل ترحيب • ومع ذلك ، لا بد ان نكون على بينة من أنه حتى لو حدث ذلك ، فان الهدف الاسمى ، ألا وهو منع نشوب حرب نووية ، لن يكون قد تحقق •

فمنع نشوب حرب نووية يعني التجنب ، وسد الطرق ، والعرقلة ، ولن يكفل ذلك قط ما دام العمل مستمرا لادخال الأسلحة النووية في ترسانات كل دولة •

ومادامت أدوات التدمير الشامل هذه موجودة ، سيظل خطر الهجوم قائما حتى ولو كان هذا الهجوم عرضيا أو غير مقصود ، كما ان المنطقي ان امكانية الانتقام ستظل قائمة •

وإذا أردنا حقا ان نتوصل الى منع نشوب حرب نووية بشكل كامل وفعال ، لا يوجد إلا سبيل واحد قادر على ان يضمن بلوغ هذا الهدف ، ألا وهو حظر استحداث وانتاج وتجميع ونقل وتخزين واستخدام الأسلحة النووية - وذلك على حد المصطلحات الجارية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية •

وإذا كنا نعتبر ان هذا هو السبيل الوحيد الكفيل فعلا بتجنب نشوب حرب نووية ، فليس معنى ذلك أنه سبيل سهل أو قريب المنال أو حتى ممكن على الأقل في المستقبل القريب • بل ان الإشارة اليه تبدو ضربا من السذاجة أو من خداع الذات •

ولا بدّ لنا مع ذلك ألا ننسى ان هذا الهدف كان ممكنا في وقت من الاوقات كما أشرت الى ذلك منذ قليل • ولا بدّ ان نضع نصب أعيننا ان حظر الأسلحة النووية يظل الهدف الثابت للأغلبية العظمى من المجتمع الدولي • ولا بدّ لنا ان نقدر أنه تم الاعتراف في البيان الثنائي الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وللمرة الاولى في هذا الصدد ، بأن الازالة العامة والكاملة للأسلحة النووية تشكل هدفا شرعيا •

وكثيرا ما يشار اليوم الى الرغبة في اختفاء الأسلحة النووية أو في جعلها أسلحة بالية • ولا بدّ لي ان أصرح في هذا الصدد ، كما فعل زميلنا سفير بيرو منذ بضعة أيام ، بأنه اذا كان هذا هو الهدف الفعلي ، سيكون أكثر الطرق مباشرة وأقلها تكلفة هو التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية ، حيث ان التحقق منها لن يكون أصعب مما هو بالنسبة لمعاهدات أخرى يمكن التفكير في ابرامها • وعلاوة على ذلك ، فان الوسيلة المتاحة والسريعة لتحويل الأسلحة النووية الى أسلحة بالية هي بلا شك ابرام معاهدة للحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وكلا الطريقتين مفتوح ، وقد ظل هكذا لسنوات عديدة •

وتمر الاعوام ويظل العالم يعيش في حالة من عدم الامن وعدم اليقين وعدم الاستقرار التي لا تحتمل دون ان يكون هناك أقل أمل في ان الحالة سوف تتغير • والسوء الذي ينبغي ان نطرحه هو كم من الوقت يمكن للبشرية ان تظل قابضة في مكانها وان تسمح بحالة وصفها اعلان دلهي بالعبارات التالية :

"على مدى العقود الاربعة الماضية ، فقد كل شعب وكل انسان ، دون ان يدري تقريبا ، السيطرة النهائية على حياته ومماته • فأصبح مصيرنا جميعا رهنا بقرار تتخذه مجموعة صغيرة من الناس والآلات في مدن تبعد عنا مسافات كبيرة • وكل يوم يمر علينا ونحن أحياء انما هو يوم مهلة ، كما لو كانت البشرية جمعاء سجيئة في زنزانة الموت تنتظر اللحظة المجهولة التي سينفذ فيها حكم الاعدام • وكأي مجني عليه بريء ، نرفض الاعتقاد بأن حكم الاعدام سينفذ يوما ما على الاطلاق" •

ويجدر التساؤل عما اذا كانت البلدان الحائزة للأسلحة النووية في حاجة حقيقية الى هذه الأسلحة للعيش في أمن ، وعلى الأقل في الامن النسبي الذي يمكن تحقيقه في هذا العالم • ففي التحليل النهائي ، ألن تكون هذه البلدان حقا في وضع أكثر أمنا اذا لم تكن هناك أسلحة نووية قادرة على الهجوم عليها من مسافات تبعد عنها آلاف الكيلومترات ؟ أوليست لنظم الدفاع التقليدية نفس قوة الردع والدفاع ؟ أوليس من الصحيح ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في وضع منيع في ظل نظم الدفاع التقليدية ؟

وكان التبرير الذي قدم دائما لاحتمال توجيه ضربة انتقامية نووية هو ان تلك هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام أوروبا الغربية للتغلب على التفوق التقليدي لحلف وارسو • وحتى مع التسليم بوجود هذا التفوق ، فهل هذا هو الرد الوحيد ؟ وهل الاسلحة النووية هي البديل دون سواء ؟ أليست لدى الغرب موارد بشرية ومادية كافية - اذا كان على استعداد لدفع الثمن - لانشاء قوة ردع تقليدي معقولة ضد أي خصم ؟

وستظل مخاطر الحرب النووية قائمة حتما مادامت بعض الدول ترسي أمنها على اجتماع استخدام الاسلحة الذرية • والردع النووي ومنع نشوب حرب نووية هما على ما اعتقد مفهومان متناقضان ويصعب التوفيق بينهما • واذا لم تمتنع تلك الدول عن استخدام هذه الوسيلة للدفاع ، بدعوى أنها ضرورية للدفاع عن نفسها ، ستذهب سدى كل محاولة تبذل لازالة هذا الخطر الماحق الذي يشغلنا جميعا • والامر الغريب أو اللامعقول في كل ذلك هو ان حجة "الدفاع عن النفس" لا تنطوي على امكانية القضاء على العدو فحسب ولكنها تنطوي أيضا بصراحة ووضوح على احتمال تدمير الذات والقضاء على بقية الجنس البشري كنتيجة فرعية لذلك • ويبدو ان هنري كيسنجر كان محقا عندما ذكر في مقال نشر مؤخرا انه بينما تزايدت الترسانات النووية وأصبحت الحرب النووية مرادفة للابادة المتبادلة يرفض الغرب مواجهة الاستحالة السيكلوجية للاستمرار في الاعتماد على حرب نووية شاملة بوصفها استراتيجية معقولة •

والقول بأن الاثر الردعي للأسلحة النووية يضمن السلم ويكفل عدم استخدامها على الاطلاق - كما جاء في بيان يدافع عنها في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح - انما هو مغالطة فادحة ، يكفي فيها خطأ واحد - وهو خطأ يمكن للكثيرين من كلا الطرفين ان يرتكبوه - لتحويل هذا الكابوس المخيف الى حقيقة واقعة • ويكفي ارتكاب خطأ واحد ، لأنه لن يكون هناك وقت لارتكاب خطأ ثان •

وما سبق ان قلته انما هو حقيقة لا يمكن الهروب منها • فما دامت الاسلحة النووية موجودة ، ومادامت بعض الشعوب ترى ان استخدامها مشروع وله ما يبرره ، ستكون الجهود المبذولة لمنع نشوب حرب نووية بمثابة خطوات جزئية ومحاولات عقيمة لادراك المستحيل ، وبدائل تتجنب الأساسيات ، ان لم تكن مجرد ممارسات لخداع النفس الذي يحقق هو الآخر نتائج عسكية •

ومن الامثلة الواضحة على هذه الممارسات الاخيرة الرغبة في اغراق مشكلة منع نشوب الحرب النووية في المشكلة الاوسع لمنع نشوب الحرب بشكل عام • وهذا الهدف الاخير انما هو هدف جدير بالثناء ، سعى الجنس البشري الى بلوغه منذ أيامه الاولى ولا بدّ ان يستمر في محاولة تحقيقه ، ولكنه يتجاهل الحاج وخصوصية الهدف الآخر الذي لا بدّ ان يحظى بالأولوية •

ولا يجوز اطلاقا الخلط بين المشكلتين أو الاعتقاد بأن ما يفصل بينهما فوارق تتعلق بالدرجة أو بالنطاق • وتكفي الكلمات القليلة التي ذكرها الفريق جون مارشال لي في المؤتمر الذي نظمتها مجموعة بلريف بشأن هذا الموضوع في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ لكي توجز بوضوح وصدق الفرق القائم بين المشكلتين ، فقد قال ان الفرق بين الحرب النووية والحرب التقليدية كبير لدرجة انه يحسن بنا ان نطلق على كل منهما اسما مختلفا ، أي ألا نستخدم كلمة "الحرب" في كلتا الحالتين • ومن ثم ، ينبغي الاعتراف بأن منع نشوب حرب نووية يجب ان يشكل هدفا منفصلا وساميا لجميع دول العالم وشعوبه • ونود أيضا بطبيعة الحال ان نمنع نشوب الحروب التقليدية • وأمامنا قضايا أخرى تتسم بدرجة كبيرة من الاهمية ، سواء كانت قضايا شخصية أو وطنية أو عالمية • ولكن منع نشوب حرب نووية

يقع وحده في فئة منفصلة • ذلك انه اذا استخدمنا كلمة "حيوي" بالمعنى الحرفي يكون منع نشوب حرب نووية هو الاهتمام الحيوي الوحيد ، والاهتمام الحيوي الحقيقي للدول • ولكننا اذا لم نوفق في منع نشوب الحرب النووية ، تصبح جميع الاهداف والقضايا الاخرى غير ذات مغزى على الاطلاق • فالسلم، السلم الشامل ، هدف رائع • والسلم النووي ضرورة عملية مطلقة •

وانني أدرك تماما ان ليس من الصعب العثور على اقتباسات تدعم أي بيان ، خاصة فيما يتعلق بمواضيع سبق ان نوقشت مرارا مثل هذا الموضوع • ولكن ما من شك في أنه من الاسهل ، ومن الاسهل بكثير ، العثور على الاقتباسات عند محاولة وصف الطابع المشعوم للأسلحة النووية • ومن الاصعب بكثير ، من جهة أخرى ، العثور على هذه الاقتباسات اذا أريد مدح مزاياها المزعومة • ويلاحظ عادة في هذه الحالات ان الذين يمدحون مزاياها هم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من موظفي الحكومات التي تقع تلك الأسلحة • ومن الامور الغريبة وذات المغزى في آن واحد ان نفس هؤلاء الاشخاص كثيرا ما ينضمون الى صفوف معارضتهم عندما يتركون وظائفهم الرسمية ويعربون عن شعورهم الحقيقي • وقد أثار سفير نيجيريا الموقر هذه النقطة منذ بضعة أيام عندما اقتبس كلمات اللورد زوكرمان •

وقد أدرج مؤتمر نزع السلاح البند ٣ في جدول أعماله في عام ١٩٨٣ استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٧٨/٣٧ طاء • وكان الامل يحدو وفد بلادي ووفود أخرى عديدة اشتركت في وضع هذا القرار أو صوتت الى جانبه ان يحظى هذا الموضوع ، وهو أهم مواضيع عصرنا ، بالاولوية والدراسة الجدية والموضوعية التي يستحقها في اطار هذه الهيئة •

ولم يحدث ذلك للأسف • فقد أنيطت بنا وظائف تكاد تكون وظائف أكاديمية لا تتفق ، مهما كانت أهميتها ، مع ولاية هذا المؤتمر ووظيفته المحددة ، ولا تتيح الفرصة الا لمناقشة لا تنتهي لمجموعة واسعة من المشاكل التي يحتاج الامر الى نظرة خاصة ، حتى يمكن القول بأنها تدخل ضمن بند جدول الاعمال المعنون "منع نشوب حرب نووية" • لذلك أبدت مجموعة ال ٢١ التي ترغب بالفعل في ان يبدأ العمل الحقيقي بشأن هذه المهمة التي لا يمكن الهروب منها قدرا كبيرا من المرونة أفضى الى وضع مشروع ولاية للجنة المخصصة ، وهو الوارد في الوثيقة CD/515 .

وكانت النتيجة سلبية كما نعلم جميعا ، وليس هناك من الاسباب ما يدعو الى الافتراض بأن الوضع سيكون مختلفا هذا العام - وان كنت أرجو ان أكون مخطئا - وكما هو الحال بالنسبة لقضايا أخرى عديدة ، بما في ذلك القضايا التي سبقت مناقشتها عدة مرات وبلغت درجة النضج كالبند ١ من جدول الاعمال ، نجد أنفسنا أمام عقبة كأداء •

ومع ذلك ، لا يسعنا ان نستسلم للاحباط أو للجمود • ذلك ان مصير كل شخص معرض للخطر • وقد جددت الجمعية العامة مرة أخرى رجاءها الى مؤتمر نزع السلاح ، في القرار ١٤٨/٣٩ عين - ان يتصدى بنشاط لمسألة منع نشوب حرب نووية ، ولكنها دعت في الوقت ذاته الحكومات الى ان تطرح آراءها حول أفضل طريقة لاتخاذ اجراءات على وجه السرعة بشأن هذه المسألة ، ورجت من الامين العام ان يعدّ تقريرا بشأن الموضوع •

ونحن مهتمون بمعرفة محتويات الردود التي تبعث بها الحكومات الى الامين العام ، وكذلك محتوى التقرير المطلوب من الامين العام • والمرجو ان تفضي دراسة هذه الوثائق الى الكشف عن سبل واجراءات جديدة للمضي قدما نحو منع نشوب حرب نووية • ومن بين هذه السبل الممكنة ، كما اشارت

الى ذلك حكومة الارجننتين في ردها ، انشاء لجنة مخصصة تعني بمنع نشوب حرب نووية ، بوصفها هيئة من هيئات الجمعية العامة • واذا ما تم انشاء هذه اللجنة ، ستكون بمثابة محفل مثمر لمناقشة الحالة القائمة في هذا المجال ومواصلة تحليلها ، وقادرة على العمل لاعتماد التدابير الملائمة والعملية التي تدعو اليها الجمعية العامة بوصفها تدابير لا غنى عنها لمستقبل الجنس البشري •

وفي جميع الاحوال ، فان علينا واجبا لا معدى عنه ، وهو ان نواصل ونضاعف جهودنا بحيث نتمكن فعلا من منع نشوب حرب نووية •

وقد بدأت بياني هذا باقتباس كلمات قالها رئيس جمهورية الارجننتين عند التوقيع على اعلان دلهي • ولعل من الملائم ان انهي هذا البيان بالاقتباس مرة أخرى من نفس المتحدث وفي نفس المناسبة :

"هناك من يتصور ان المحرقة النووية لن تحدث لمجرد انه لم يحدث لها مثيل حتى الآن • وأولئك مخطئون • لأنه اذا استمر تطبيق الآراء التي كانت سائدة حتى الآن في مجال سباق التسلح النووي ، فلا مناص من ان تحدث المحرقة ان عاجلا أو آجلا •

"وهناك من استسلم لفكرة حتمية حدوث المحرقة • وهؤلاء مخطئون أيضا • فالحرب النووية ليست واقعة بيولوجية لا سبيل الى الفكك منها ، ولكنها واقعة سياسية يمكن ان نتفادها وينبغي ان نفعل •

"لا بد ان نضع حدا لهذا التهديد المرعب ، وان نسترد حقنا في الحياة • وينبغي للشعوب والامم في كل مكان وكل زمان ان تطالب بعودة هذا الحق اليها • اننا لا نملك القوة اللازمة لتحقيق ذلك ، ولكن نملك حق المطالبة به ، ونستطيع ان نرفع صوتنا بمطالبنا " •

السيد لوفيتس (الولايات المتحدة الامريكية) : أودّ في الملاحظات التي سأقدمها

اليوم ، ان أتناول بندا أضيف الى جدول أعمالنا منذ فترة قريبة نسبيا ، لكنه ذو أهمية كبيرة بالنسبة لوفدي ، وهو كذلك أيضا بالنسبة لجميع الدول الممثلة هنا • فمؤتمر نزع السلاح لم ينظر في قضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الآ منذ أربع سنوات • وقد استحوذ العمل بشأن هذه القضية في هذا المحفل وغيره من المحافل على انتباه المجتمع الدولي نظرا الى الدور المتزايد للبيئة غير المحدودة للفضاء الخارجي في شوعون حياتنا اليومية •

ولا يمكن المغالاة في تقدير الفوائد التي جناها العالم نتيجة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، وهي عملية بدأت منذ زهاء ثلاثين سنة ، ثم تكاثرت الى درجة ان الاتصالات السلكية واللاسلكية الفورية ، وعلى نطاق العالم ، التي أتاحتها التوابع الاصطناعية الارضية ، قد أضحت من الامور المسلم بها • كما اننا نميل الى نسيان اننا لم نستحدث الآ منذ فترة قريبة القدرة على رصد الاحوال الجوية العالمية ، بدون أي فارق زمني تقريبا والقدرة على تعقب حركة العواصف الرئيسية ، والانذار المبكر للمواطنين وللطائرات والسفن المتواجدة في أعالي البحار • وربما رأى معظمنا الصور المدهشة التي ترسلها الى الارض التوابع الاصطناعية المستخدمة للاستشعار من بعد • وهذه الصور تساعد في تحديد مواقع الموارد الطبيعية ، وفي الحيلولة دون حدوث كوارث طبيعية نتيجة لتآكل التربة أو لسوء استخدام الاراضي •

وعلينا في الوقت ذاته ، ان نقر بمنتهى الصراحة بأنه ، بالتوازي مع ما ذكرته من فوائد كبيرة نجمت عن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، وأوجه استخدامه اللامحدودة فـ في الأغراض الأخرى ، والتي تتجاوز كثيرا ما يمكن وصفه هنا ، فان الفضاء الخارجي ما برح يحتل منذ أمد طويل دورا هاما في الأنشطة العسكرية للدول ولتحالفات الدول • وقد شمل هذا الدور الاتصالات والملاحة ورصد أنشطة القوات العسكرية على سطح الأرض • كما ان الانذار المبكر للحيلولة دون احتمال قيام قوات نووية بشن هجوم واسع النطاق هو من الأنشطة العسكرية الأخرى ذات الأهمية الأساسية •

وأعتقد ان من الانصاف القول بأن جميع الدول الممثلة في هذه القاعة لها مصلحة لافي استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وحدها ، بل وفي الأغراض العسكرية كذلك • واعتقد ان بإمكاننا جميعا ان نوافق على ان استخدام التوابع في رصد الامتثال لعدد من الاتفاقات الدولية في مجال الحد من الأسلحة ، مثل الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يعد تطبيقا هاما لتكنولوجيا الفضاء بما يخدم مباشرة الامن والاستقرار الدوليين • كما ان التدابير التعاونية ، مثل اتفاق "الخط الساخن" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تعتمد على استخدام الفضاء - وهو في هذه الحالة يستخدم لتوفير الروابط اللازمة للاتصالات •

ونحن جميعا نقر أيضا بأن الفضاء الخارجي ما فتىء موقعا للأنشطة العسكرية المتصلة بتجارب الأسلحة ، وفي حالة واحدة على الأقل ، هي نظام الأسلحة السوفياتي الخاص بالفريق الجوي للبحث والهجوم (ASAT) ، يمثل الفضاء الخارجي البيئة التشغيلية لنظام قائم لتدمير التوابع • وعلاوة على ذلك ، ففي كل مرة يتم فيها تجريب قذيفة تسيارية عابرة للقارات ، منذ التجربة الأولى من هذا النوع التي أجراها الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٧ ، تمر القذيفة في مسار طيرانها عبر الفضاء الخارجي • وان امتلاك عدد من الدول لقوات القذائف التسيارية العاملة لهو ، بالطبع ، أمر ذو صلة مباشرة بأمن كل دولة من الدول •

ومن الواضح ان مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ليست مسألة بسيطة • فلهذا جوانب عديدة ، ويتعين دراستها جميعا • وأحد هذه الجوانب يتسم بأهمية كبيرة ، وهو تطور رحبت به بالفعل وفود عديدة هنا ، ألا وهو عقد مفاوضات ثنائية بين بلدي والاتحاد السوفياتي في ١٢ آذار/ مارس هنا في جنيف ، بغرض وضع اتفاقات فعالة ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء وانهاؤه على الأرض • وقد شدد عدد من المتكلمين في المؤتمر على المسؤوليات الخاصة التي تتحملها الدولتان الكبريان ، نظرا لمدى اهتمامهما بالفضاء الخارجي ، وحثوهما على ايلاء عناية خاصة لقضايا الحد من الأسلحة التي تنبثق من اهتمامهما بالفضاء • وهذا هو تماما ما نأمل ان يحدث في هذه المفاوضات الثنائية • وسيعنى أحد أفرقة التفاوض الثلاثة التي تجري المفاوضات الثنائية بموضوع الأسلحة الدفاعية والفضائية •

بيد ان القول بأن ثمة دولتين تعنيان حاليا على نطاق واسع بالفضاء الخارجي لا يعني انه لا توجد دول أخرى لها أيضا حضور ودور في تلك البيئة • فالجميع يعرفون ان دولا واتحادات من بينها الصين وفرنسا والهند واليابان ووكالة الفضاء الأوروبية ، قد أطلقت التوابع الخاصة بها في الفضاء الخارجي • واستخدمت دول أخرى كثيرة منشآت الاطلاق الخاصة بالدول أو الاتحادات التي تتيح استخدامها ، وأصبح لديها الآن بدورها توابع تعمل في مدار حول الأرض • ومن ثم ، فهناك بلا شك بعد متعدد الاطراف لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ويتعين على مؤتمر نزع السلاح ان يعالج هذه المسألة معالجة متعمقة •

لقد انضم وفدي الى الوفود الغربية الاخرى في الاقتراح ، على سبيل التوفيق ، بأن يقرر المؤتمر انشاء لجنة مخصصة تقوم ، بادىء ذي بدء ، ومن خلال دراسة مستفيضة وموضوعية ، بتعيين القضايا ذات الصلة بهذا البند من جدول أعمالنا • وتضع اللجنة في اعتبارها جميع الاتفاقات القائمة ، كما تضع في اعتبارها المقترحات القائمة والمبادرات المقبلة •

وقد تناول السيد كينيث ايدلمن ، مدير وكالة تحديد الاسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة في البيان الذي القاه في ١٢ شباط/فبراير ، مسألة انشاء لجنة مخصصة ، واقترح ان تضطلع بدراسة شاملة للاتفاقات المتعددة الاطراف القائمة حاليا ، استكمالاً للعمل الذي يجري في المفاوضات الثنائية • واننا نعترف يا سيادة الرئيس ، بفائدة المشاورات التي ما برحت مستمرة في ظل توجيهكم بشأن مسألة انشاء هيئة فرعية ، ونأمل ان توعتي هذه المشاورات ثمارها قريباً لكي يتسنى للمؤتمر ان يباشر عمله في اطار لجنة مخصصة •

ومنذ أمد طويل يعود الى عام ١٩٨٢ ، تحدث وفدي في جلسة عامة للمؤتمر عن الدور الهام الذي توديه الالتزامات الراهنة في اتفاقات نزع السلاح من حيث ضمان السلم والاستقرار الدوليين • وتشمل هذه الاتفاقات معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، والمعاهدة الثنائية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ • وسوف يعرض وفدي آراءه بقدر أكبر من الاسهاب بشأن مثل هذه الاتفاقات في سياق أعمال اللجنة المخصصة • واسمحوا لي بأن أذكر فقط في هذه المرحلة ، ان الشبكة الحالية من الاتفاقات الدولية المتعلقة ببيئة الفضاء الخارجي تتضمن بالفعل قيوداً ذات أهمية استثنائية ، وملزمة قانوناً ، على الانشطة العسكرية في ذلك الميدان ، وتعتبر حكومتي ان الامتثال لتلك الالتزامات هو أمر ذو أهمية بالغة •

وانتقل الآن الى قضية متصلة بذلك ، مافتئت في مقدمة الاهتمام العام طوال الاشهر العديدة الماضية ، أثارها السيد رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٨٣ ، وتعرّف بمبادرة الدفاع الاستراتيجي • وأعتقد ان من المهم معالجة هذه القضية هنا اليوم لأنه قد قيل عنها الكثير مما هو مغلل أو خاطيء بصورة واضحة • وعلينا ان ندرس مبادرة الدفاع الاستراتيجي استناداً الى الواقع لا الخيال •

ان الفكرة الاساسية في مبادرة الدفاع الاستراتيجي هي التالية : لنفترض ان البحوث ستثبت امكان بناء نظام دفاعي قادر على ان يقلل كثيراً من الخطر الذي تشكله القذائف التسيارية المسلحة نووياً ، بل ان يجعلها معدومة الضرر • ألن يكون من الافضل في هذه الحالة الاتفاق على اعادة تشكيل أساس الاستقرار الاستراتيجي ، بتحويله من استقرار معتمد في نهاية المطاف على خطر الانتقام بالاسلحة النووية ، الى استقرار يعتمد على نظام دفاعي لا يشكل أي خطر من هذا النوع ؟ ألن يكون هذا نظاماً أكثر استقراراً من النظام الحالي للامن الدولي وللردع عن الحرب ؟ أولن يسهم في تحقيق هدف القضاء التام على الاسلحة النووية في كل مكان - وهو هدف نصبو اليه جميعاً ؟

ينبغي ان نطرح على أنفسنا الاسئلة التالية : لماذا لا نفتح أبواب الابداع على مصراعيها لكي نزيد من فرص عدم استخدام الاسلحة النووية بتاتا ، ولكي نضمن عدم خوض غمار حرب نووية بتاتا - وهي حرب لا يمكن الانتصار فيها قط ؟ ان هذه أهداف التزم بها جميع أعضاء هذا المؤتمر منذ سنوات عديدة : ان نسعى الى اقرار الامن الدولي ، وان نجعل للافكار والدبلوماسية دورها في حل أكثر قضايا

هذا العصر أهمية • لذلك يحدوني الامل في ألا تسارع الدول الممثلة هنا الى الانتقاد ، بل ان تدرس بعناية ما اقترحته حكومتي فعلا • فاذا كانت الدول الاعضاء في هذه الهيئة قد هاجمت نظريات الرعب المتبادل أو التدمير الموعك المتبادل ورأت أنها غير ملائمة بل ولا اخلاقية ، فهل يكون موقفها الآن متسما بالمسؤولية وهي تصرّ على عدم جواز وعدم وجوب استحداث نظم دفاعية تفضي الى التخلص من هذه النظريات والتحرك نحو نزع السلاح النووي ؟ أليس من التخاذل ، سلفا انكار ان بإمكان التكنولوجيا ان تخدم أغراض تحقيق الاستقرار ، وليس فقط أغراض تسديد الضربة الاولى ؟

في البيان الذى ألقاه في ١٢ آذار/مارس السيد ريتشارد لوس ، وزير الدولة الموقر للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة ، قدم وصفا بليغا لأساس برنامج البحوث الذى شرعت فيه حكومتي • وأورد أربع نقاط تم الاتفاق عليها بين رئيسة وزراء المملكة المتحدة ، السيدة مارغريت ثاتشر ، والرئيس ريغان • وأعتقد ان هذه النقاط تستحق ذكرها من جديد :

أولا ، ليس الهدف من مبادرة الدفاع الاستراتيجي هو ايجاد حالة تتيح للولايات المتحدة أو للغرب احراز تفوق ، بطريقة ما ، بل الهدف منها هو السعي الى تحقيق حالة من التوازن ، نظرا للتطورات الجارية في الاتحاد السوفياتي •

ثانيا ، ان أي نشر للأسلحة متصل بمبادرة الدفاع الاستراتيجي ، يجب ان يكون موضعاً للتفاوض ، نظرا الى التزاماتنا بمقتضى المعاهدات القائمة حاليا ، ولاسيما معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ •

ثالثا ، الهدف من مبادرة الدفاع الاستراتيجي هو زيادة الردع عن الحرب ، لا زيادة فرص النزاع •

رابعا ، اننا نسعى في ما نجره من مفاوضات الى تعزيز الامن الدولي وتحقيق تخفيضات في مستويات الاسلحة النووية الهجومية في كلا الجانبين •

وفيما يتعلق بهذه النقاط الاربع ، أود ان أؤكد ان الولايات المتحدة كانت ومازالت تأخذ مأخذ الجد التزاماتها بمقتضى الاتفاقات القائمة حاليا لتحديد الاسلحة • وانسجاما مع هذا الموقف ، فان الولايات المتحدة لم تضطلع ، وليس لديها أية نية في الاضطلاع ، بأي من البحوث في اطار مبادرة الدفاع الاستراتيجي على نحو لا يتفق مع التزاماتها بمقتضى المعاهدات ، ولاسيما التزاماتها بمقتضى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • بل انه ، كما اتضح من بيانات عديدة أدلى بها مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة ، فان أحد أهداف مفاوضاتنا الثنائية مع الاتحاد السوفياتي هو ، على وجه التحديد ، وقف الوهن الذي أصاب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعكس هذا الاتجاه •

وأعتقد ان من الجدير بالذكر في هذا الصدد ان التزامات الاطراف في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا تشمل قيودا على اجراء البحوث • فالبحوث ليست محظورة بمقتضى هذا الاتفاق ، بل ان الولايات المتحدة قد عكفت على تنفيذ برنامج بحوث محدود بشأن التكنولوجيا المتصلة بالدفاع ضد القذائف التسيارية منذ سنوات عديدة تعود الى تاريخ بدء نفاذ المعاهدة وما قبل هذا التاريخ •

وهذه بالطبع هي الحال أيضا فيما يتعلق بالطرف الآخر في المعاهدة • غير ان تقديرنا هو ان أنشطة الاتحاد السوفياتي في مجال التكنولوجيات الدفاعية كانت أكبر كثيرا من أنشطتنا نحن • بل اننا نقدر ان مواردهم التي خصصت للدفاع الاستراتيجي خلال العقدين الاخيرين ، تعادل تقريبا - أكرر ، تعادل تقريبا - المستويات العالية جدا من انفاقهم على القوات الهجومية ، وكانت أعلى كثيرا من انفاق الولايات المتحدة على النظم الدفاعية • فضلا عن ذلك ، مازال الاتحاد السوفياتي ينشر نظاما دفاعيا من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، في حين ان الولايات المتحدة لم تفعل ذلك منذ قرابة عقد من الزمن • كما ان الاتحاد السوفياتي قد عكف على تنفيذ برنامج لرفع مستوى قدرات شبكة قذائفه المضادة للقذائف التسيارية • كما ان استثمارات الاتحاد السوفياتي في التكنولوجيات المتقدمة المتصلة بالدفاع بواسطة القذائف مافتتت استثمارات كبيرة ، ومن ذلك مثلا مجال نظم الطاقة الموجهة مثل أشعة الليزر ذات الطاقة العالية •

ومن الطبيعي ان هذه البرامج ليست موضع مناقشة برلمانية أو مناقشة عامة في الاتحاد السوفياتي • فمن في الاتحاد السوفياتي أثار الشكوك بشأن المبادرة الفضائية السوفياتية ؟ لا توجد لدينا أية وسيلة لمعرفة ذلك • ونحن هنا جميعا نعرف ان الأسلحة السوفياتية لا تصبح موضع مناقشة - خارج الاتحاد السوفياتي - إلا بعد نشرها • أما في الغرب ، فاننا نتناقش بشأن الأسلحة قبل ان نقرر انتاجها بوقت طويل •

وكما تشرح الوثيقة CD/561 ، التي عرضها وفدي بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ، فان حكومتي قد استخلصت ان الرادار الكبير متعدد المراحل الذي يقوم الاتحاد السوفياتي بتشغيله في كراسنويارسك بيسييريا يشكل اخلالا بالتزاماته بمقتضى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • وعلاوة على ذلك ، فان أنشطة الاتحاد السوفياتي الاخرى في مجال الاستحداث ونشره للقذائف المعترضة أرض - جو المخصصة "للدفاع الجوي" والتي يمكن استخدامها ضد القذائف التسيارية الاستراتيجية ، هي أمور تثير مزيدا من الاسئلة فيما يتعلق بامتنال الاتحاد السوفياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • وبايجاز ، فان من يشكون من اجراءات حكومتي فيما يتعلق بالبحوث بشأن التكنولوجيات الدفاعية يستحسن ان يوجهوا اهتمامهم وتحليلهم وأسئلتهم وشكاواهم الى مكان آخر •

ولذا تقوم حكومتي ، من قبيل الحكمة فقط ، بالبحوث المتعلقة بالتكنولوجيات الدفاعية الاستراتيجية اللازمة لتطمئن الى انها في موقف يتيح لها موازنة ما أشرت اليه من عمليات استحداث يقوم بها الاتحاد السوفياتي وما هذه البحوث إلا "سياجا" أساسيا ضد احتمال استحداث الاتحاد السوفياتي القدرة على "التملص" فجأة من القيود التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • وتعد كذلك ردا على الوهن الذي أصاب التوازن الاستراتيجي الذي يسببه استمرار حشد الاتحاد السوفياتي للأسلحة الهجومية • ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تسمح للاتحاد السوفياتي بأن يكسب ميزة من جانب واحد قد تفتح له الباب أمام القدرة على تسديد الضربة الاولى • ولا بد من وضع أنشطة الاتحاد السوفياتي في الاعتبار ، وسوف يتم ذلك فعلا ، بغية تقويم التوازن العسكري وتثبيته • وسوف تثير الولايات المتحدة ، بالطبع ، هذه القضية في المفاوضات الثنائية وبالقنوات الدبلوماسية الاخرى •

وفي ٥ آذار/مارس القى الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي ، السفير اسراييليان ، بيانا أمام هذه الهيئة بشأن البند ذاته من جدول الاعمال الذي اتحدث عنه اليوم • وانني أرحب بإشارته الى بذل جهود تعاونية هامة في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ومن أبرزها نظام الانقاذ

SARSAT-COSPAS الذي اشترك بلدي في استحداثه وتشغيله مع الاتحاد السوفياتي وكندا وفرنسا ، كما انضم الآن الى هذا النظام كل من المملكة المتحدة والدانمرك والنرويج والسويد وبلغاريا • وهذه الجهود هي دليل مشجع على الطريقة التي يمكن بها للدول ان تعمل معا في سبيل تعزيز الاطار الدولي للتعاون • كما ان البعثات العلمية لاستكشاف كوكب الزهرة ومذنب هالي لدى اقترابه من الشمس في العام القادم هي من المشاريع الرائعة والمفيدة الاخرى في ميدان التعاون الدولي •

ومن ثم ، فقد استمعت بقدر من القلق الى أجزاء أخرى من بيان السفير اسرائيليان ، ولاسيما ما وصفه بالاحطار التي تهدد الامن الدولي الناشئة عن "البرامج الضخمة لتسليح الفضاء" التي اعتمدتها الولايات المتحدة مؤخرا ، ومن بينها مبادرة الدفاع الاستراتيجي وبرنامج الولايات المتحدة لاستحداث نظام أسلحة مضادة للتوابع • فهذا التصوير للحالة الراهنة لا يمكن وصفه إلا بأنه عجيب •

فالولايات المتحدة لم تكن أول من جرب القذائف التسيارية العابرة للقارات والمارة عبر الفضاء الخارجي • ولم تكن الولايات المتحدة هي التي استحدثت جهاز قصف مداري جزئي باستخدام الروعوس النووية - وهو جهاز لا يوجد له نظير في الغرب • ولم تكن الولايات المتحدة هي التي دأبت منذ ما يزيد عن العقد على نشر وتجريب شبكة أسلحة عاملة مضادة للتوابع • وليست الولايات المتحدة هي التي تحتفظ بشبكة قذائف عاملة مضادة للقذائف التسيارية وتقوم بتحسينها • وليست الولايات المتحدة هي التي شيدت جهاز رادار بما يخل بالالتزامات المحددة في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • وباختصار ، ليست الولايات المتحدة هي التي أتاح استحداثها العسكري وتجاربها ومشترياتها العسكرية أساسا للمخاوف من احتمال التخلي فجأة عن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وبأنه قد تكون هناك خطط لضربة أولى قيد الاعداد •

وكما أوضحت الوثيقة CD/561 ، فان عدم الامتثال للاتفاقات النافذة حاليا لتحديد الاسلحة ، مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة الى حكومتي • بيد ان عدم الامتثال هو أمر على درجة مساوية من الاهمية كذلك بالنسبة الى المجتمع الدولي • ومهما كانت النداءات الملحة الصادرة هنا وهناك والداعية الى اتخاذ تدابير جديدة شاملة في ميدان نزع السلاح ، دون مراعاة امكانية التحقق منها في كثير من الاحيان ، فان كلا منا هنا يعلم علم اليقين ان تحديد الاسلحة دون وجود ثقة في الامتثال الصارم له من قبل جميع الاطراف المعنية هو بمثابة تناقض في التعبير • فهذا النوع من نزع السلاح لا يضيف شيئا الى الاستقرار والامن العالميين ، بل انه يقوض هذه الاهداف مباشرة • وعلى ذلك ، فمن المؤكد ان لمؤتمر نزع السلاح مصلحة حيوية في تدعيم اتفاقات تحديد الاسلحة النافذة حاليا •

واسمحوا لي ان استخلص النتائج العامة من أعمال الاتحاد السوفياتي التي ذكرتها في مجالي الهجوم والدفاع الاستراتيجيين • فقد أحدثت هذه الاعمال ، على وجه الاجمال ، اختلالا واضحا في الوقت الحالي ، وهي تهدد الاستقرار الاستراتيجي مستقبلا بالخطر • لكن الحكومة السوفياتية لم تقزع ناقوس الخطر بشأن "تسليح" الفضاء عندما اضطلعت بتعزيز قدرتها الاستراتيجية الضخمة • والآن فقط ، عندما أصبح هناك قلق من ان هذه الترسانة قد تغدو أقل قدرة ، أو حتى غير موزنية ، أخذ البعض يشجبون تسليح الفضاء • هذا أمر مفهوم - واضح الغرض ، لكنه مفهوم •

اننا نرحب باعراب الاتحاد السوفياتي عن معارضته الشديدة للتنافس في مجال الاسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى • وهذا يتفق تماما مع موقفنا نحن • فقد أوضحت الولايات المتحدة أنه اذا دلت بحوثنا المتعلقة بالشبكات الدفاعية على جدوى هذه الشبكات وقابليتها للبقاء وفعاليتها

تكاليفها ، فان نشر هذه الشبكات سوف يصح موضع مناقشة ، بما يتفق مع التزاماتنا بمقتضى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وبما يتفق مع أحكام المعاهدة فيما يتعلق بادخال تعديلات عليها • وكما شرح الرئيس ريغان مؤخرا ، فان التزامنا الطويل الاجل يتمثل في " اضاء طابع دولي " على شبكات القذائف الدفاعية اذا أمكن جعلها فعالة • ومن ثم ، فلا أساس لافتراض بأن الولايات المتحدة تهدف من وراء هذه الجهود الى زيادة احتمالات المواجهة النووية لا الى انقاصها •

وقد سبق ان ذكرت ان الولايات المتحدة تعترم الاضطلاع بأنشطة بحوثها بما يتفق تماما مع التزاماتها بمقتضى المعاهدات • وقد قال السفير اسراييليان ان من " السذاجة الزائدة " افتراض ان برنامجا للبحوث لن يفضي حتما الى نشر الاسلحة نظرا " لقوة الاندفاع الملازمة " للتكنولوجيا العسكرية • وليس بامكاني الا ان اتحدث عن حكومتي في هذا الشأن: اننا لا نرى أي قوة اندفاع ملازمة من هذا النوع في أية قطعة من المعدات أو التكنولوجيا ، ونحن واثقون من انه لا توجد أي قوة اندفاع بصورة آلية أو " ملازمة " من هذا النوع في التكنولوجيات العسكرية الخاصة بالاسلحة الدفاعية التي تجري البحوث بشأنها في الاتحاد السوفياتي • ونعتقد ان السفير اسراييليان لا يقصد ان تكون ملاحظاته بمثابة اعلان عن نشر الشبكات الدفاعية مستقبلا على نحو يخل بالتزامات الاتحاد السوفياتي بمقتضى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ومعاهدة حظر التجارب المحدودة ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ، بسبب وجود قدر من قوة الاندفاع الملازمة للتكنولوجيا العسكرية •

كما أنني أختلف مع السفير اسراييليان عندما يقول ان برنامج الولايات المتحدة الرامي الى استحداث شبكة أسلحة مضادة للتوابع يشكل خطرا يهدد الاستقرار الدولي بشكل خاص نظرا لأنه يمكن ان يخدم غرضين ، أحدهما بوصفه شبكة مضادة للتوابع والآخر بوصفه شبكة مضادة لقذائف السرووس النووية • والواقع ان برنامج الولايات المتحدة هو رد محسوب لردع السوفيات عن استخدام شبكتهم العاملة للفريق الجوي للبحث والهجوم (ASAT) ولتوفير قدرة على التصدي للتوابع السوفياتية التي وان لم تكن أسلحة في حد ذاتها يمكن ان تساعد على تحديد أهداف القوات الأرضية في الولايات المتحدة والدول الاخرى • كما ان الادعاء المعقول ظاهرا بأن ما يقوم به الغرب من عمليات نشر أسلحة متوسطة المدى في أوروبا هي عمليات لنشر شبكات أسلحة نووية لتسديد " الضربة الاولى " هو ادعاء لا يستحق الرد عليه غير القول بأن هذا رد محسوب ، وهو رد أصغر بكثير مما يفعله الاتحاد السوفياتي من نشر لقذائفه من طراز س س - ٢٠ التي تحمل ما يزيد على ٢٠٠ رأس نووية •

وانني أشاطر السفير اسراييليان أمله في ان تسفر المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي بدأت الاسبوع الماضي عن نتيجة ناجحة • كما انني أردد ما أبداه من عزم على اتخاذ موقف بناء لضمان نجاح مؤتمر نزع السلاح في أعماله وأفضل سبيل لذلك هو تجنب المجادلات •

وختاما أود ان اؤكد ان وفدي سعيد بالترحيب الذي تبديه وفود عديدة بالحل الوسط بشأن الولاية المقترحة لانشاء لجنة مخصصة للاضطلاع بأعمال جدية وعملية للنظر في تدابير لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكن ان تطبق على الفضاء الخارجي • ومن المؤكد ان الوقت قد حان لانشاء هذه اللجنة •

السيد توربانسكي (بولندا) : بما ان هذه هي أول مرة أتحدث فيها في فترة رئاستكم ، اسمحوا لي بأن أهنيئكم ، سواء على توليكم هذه المهمة الخطيرة ، أو على الكفاءة التي تبدونها في الاضطلاع بها ، مما يشهد على مناقبكم الشخصية والمهنية • وأود أيضا ان اشكر سلفكم ،

السفير لوفيتس ، على اسهامه في أعمال المؤتمر خلال فترة رئاسته في شباط/فبراير • وأود ان أتحدث في بياني اليوم بالتفصيل عن البند ٥ من جدول أعمالنا ، وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • منذ ان وصل اول جسم من صنع الانسان الى مدار حول الارض ، أصبح المجتمع الدولي يواجه مسألة كيفية قصر استكشاف الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية • وكان من المبادرات الأولى الرامية الى الحيلولة دون استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية الاقتراح السوفياتي المقدم في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٨ والداعي الى ابرام اتفاق لحظر استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وانشاء وكالة تابعة للامم المتحدة للتعاون الدولي في دراسة الفضاء الخارجي • وأصبح هذا الاقتراح منطلقا لمبادرات لاحقة ، سجل كثير منها في قرارات شتى للامم المتحدة • وهذه المبادرات ، الى جانب التقارير العديدة الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية في جميع أنحاء العالم التي تدعو الى ضرورة منع تسليح الفضاء الخارجي دليل على ان كثيرين قد رأوا الخطر الداهم وحاولوا منع وقوعه • وبفضل هذه الجهود ، تم في عام ١٩٦٧ ابرام معاهدة هامة بشأن القواعد النازمة لأنشطة الدول في الفضاء الخارجي • ووفرت المعاهدة أساسا لعدد من الاتفاقيات الهامة التي شكلت في مجموعها نظاما قانونيا دوليا لتنظيم الأنشطة المختلفة في هذا المضمار الجديد للنشاط البشري • وكان أهم منجزات تلك الفترة حظر نشر أسلحة التدمير الشامل في الفضاء الخارجي •

غير ان جميع الانظمة القائمة ، وان كانت خطوة هامة الى الامام ، لم تمنع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية •

لذلك ، يتوقع المجتمع العالمي احراز تقدم مبكر في وضع مزيد من الضمانات الدولية لحماية الفضاء من سباق التسلح • وظهر هذا الموقف على أفضل نحو في التصويت الساحق الذي جرى في العام الماضي على قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٩ بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهو القرار الوحيد الذي اعتمد بأغلبية ١٥٠ صوتا ولم تمتنع عن التصويت عليه سوى دولة واحدة • وقدم السيد جايانتا دانابالا ، سفير سري لانكا ، تعليقا مسهبا على الأهمية السياسية لهذا الحدث ، في البيان الذي ألقاه في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ، حيث قال : " انه مثير للاعجاب ، لا لأننا نلهو بالارقام ، بل لأنه يدل على وجود توافق دولي واسع في الآراء بشأن قضية حاسمة • فهذا القرار يمثل في جوهره الالتزام القطعي للمجتمع الدولي ، الذي تحدث بصوت واحد بالمبادئ الأساسية الرامية الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • غير انه لا بدّ من القول صراحة ان من المغالاة ، ومن غير الواقعية في شيء في الاوضاع الحالية للشعوب الدولية ، توقع ابرام اتفاق يحظر جميع أنواع الأنشطة العسكرية في الفضاء أو استخدام الاجسام الفضائية في الأغراض العسكرية بجميع أنواعها ، لأن اتفاقا شاملا من هذا النوع يتطلب مناخا دوليا أنسب كثيرا ولا يمكن تحقيقه الا مع الاخذ بتدابير شاملة وبعيدة الأثر لنزع السلاح في الارض •

ان ما يبدو الآن في متناولنا ، وهو فضلا عن ذلك مهمة أكثر الحاحا ، هو منع بلوغ المرحلة الجديدة الداهمة لتسليح الفضاء الخارجي ، أي مرحلة ادخال أسلحة في البيئة الفضائية وتحويل هذه البيئة الى ساحة أخرى للمعارك مستقبلا • ولعلّ المقترح السوفياتي المقدم في آب/أغسطس ١٩٨١ ، والداعي الى ابرام اتفاق بشأن حظر وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي ، يبين طريقا معالجا هذه المسألة الحيوية حقا ، فضلا عن مبادرة سوفياتية أخرى قدمت في آذار/مارس من العام

الماضي اقترح فيها مشروع معاهدة بشأن حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض • ووفدي يوعيد هذه المقترحات تأييدا تاما ويدعو الوفود الاخرى الى التفكير فيها بجدية • وفي حال ما اذا قرر المجتمع الدولي ان يتجاهل هذه المقترحات وأمثالها ، فلن يلبث ان يقترب من مرحلة مشؤومة يواجه فيها تزايدا سريعا للقدرة على الاضطلاع بالانشطة الحربية مستقبلا ، وهي أنشطة ستشمل كلا من الأرض والفضاء الخارجي على مسافات تبعد آلاف الكيلومترات ، وتجري بمساعدة شبكات أسلحة آلية جزئيا أو آلية تماما ، قادرة على مهاجمة الاجسام الموجودة في مدار حول الأرض ، وعلى مهاجمة أهداف على الأرض من مداراتها في الفضاء •

ان لهجة التحذير التي استخدمها ليست من قبيل المصادفة • فقد أصبح أمرا واقعا ان احدى الدول الكبرى الرئيسية اضطلعت ببرنامج بحوث علمية وتقنية لم يسبق له مثيل بهدف القيام ، على امتداد سنوات عديدة قادمة ، باستحداث شبكة أسلحة استراتيجية بغية جعل أراضيها قلعة منيعة ، مع الحفاظ على قدرتها الهجومية الهائلة • واذا حسب حجم الجهد المتصل بتنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة على أساس الاموال المرصودة له ، لتبين انه يعادل أضعافا مضاعفة حجم مشروع مانهاتن الشهير أو برنامج النزول على سطح القمر ، وهما أكبر برنامجين للبحوث نفذتهما الولايات المتحدة في أي وقت • ويتبين من الميزانية التي خصصت بالفعل لهذا البرنامج الاستراتيجي والميزانية المقررة للسنوات الخمس القادمة ان هذا البرنامج سيزداد كثافة عاما بعد عام • ففي حين ان تكاليفه في عام ١٩٨٦ سوف تتجاوز ٢٥ مليار دولار ، فانها سوف تبلغ في عام ١٩٩٠ ما يزيد عن ٨٥ مليار دولار ، ومن المقرر انفاق مبلغ لا يقل في مجموعه عن ٢٦ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة •

وقد تم الشروع في البرنامج بكامله تحت ستار ان لا غبار عليه من الناحية الاخلاقية ، وانه ذو طابع دفاعي محض ، وانه ذو طبيعة مفيدة على نحو لا يرقى اليه الشك من أجل الاستقرار الاستراتيجي ونزع السلاح • وقد استمعنا الى حجج من هذا القبيل اليوم أيضا • وأكثر هذه الادعاءات تضليلا هو القول بأن تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي سوف يفتح المجال لاستئصال شأفة الأسلحة النووية أو على الاقل سوف يجعل هذه الأسلحة عديمة الفائدة • والحجج المطروحة حتى الآن لاثبات هذا الادعاء حجج غير مقنعة على الاطلاق • فجميعها تقوم على أسس واهية ، سياسية كانت أو علمية • ولا أحد يعرف ماذا سيحدث بعد اربعين أو خمسين سنة ، غير ان هناك آثارا عديدة تترتب على تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي يمكن التنبؤ بها الآن بسهولة ، أو انها معروفة بالفعل ، وجميعها يهدد الامن العالمي بالخطر •

ان سعي الولايات المتحدة الى استحداث فئات شتى من الأسلحة الفضائية سوف تترتب عليه آثار مفاجئة بالنسبة الى الاستقرار السياسي والعسكري والاقتصادي في العالم • وهذه ليست مجرد عبارات فارغة • وبودي ان أوضح الاسس التي تستند اليها هذه المقولة •

ان الخطة الرامية الى اقامة "درع دفاعي" يجري تصويرها في الولايات المتحدة على أنها مسعى وقائي وغير استفزازي • غير انه لا يمكن ان ينظر اليها هذه النظرة غير شخص غير مطلع • أما أي شخص يفهم تعقيدات التوازن الاستراتيجي القائم ، فيري بوضوح انه عندما تعتمد دولة تمتلك ترسانة هجومية حديثة ، أي أنها بالغة الدقة موثوق بها ، الى ان يكون لها وحدها دفاع استراتيجي قسوي ، فانها تكتسب تفوقا وتغدو قادرة على ان تكون البادئة باستخدام قواتها النووية ، دون ان تخشى التعرض لضربة انتقامية •

وتقول الحكومة الحالية في الولايات المتحدة ان ليس لديها رغبة في تحقيق هذه القدرة على تسديد الضربة الاولى ، وانه لا توجد دوافع شريرة وراء مبادرة الدفاع الاستراتيجي . غير ان من يدرس بعناية التطورات الاستراتيجية على مر العقود الثلاثة الماضية لا يسعه الا ان يختلف في الرأي مع ذلك . فمن الصعب انكار أنه منذ ان دخلت القاذفات الاستراتيجية الامريكية الاولى طور التشغيل ، مابرح المنطق الاساسي للتطورات اللاحقة يتمثل في تحقيق تفوق على الاتحاد السوفياتي ، وان الهدف النهائي هو تحقيق قدرة على تسديد الضربة الاولى . والخطوات التي اتخذتها هذه التطورات معروفة جيدا ، وهي : أولا ، تنويع القوى الاستراتيجية من قاذفات القنابل الى القذائف العابرة للقارات التي تعمل من القواعد البرية ، الى القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات ، والآن القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر والجو ؛ ثانيا ، تزويد شبكات الأسلحة هذه بأقصى قدر من الدقة والموثوقية ، مما يمكنها من مهاجمة أصعب الاهداف العسكرية ؛ ثالثا ، مضاعفة عدد الروعوس النووية المركبة على القذائف الاستراتيجية ، وذلك بتركيب روعوس متعددة فردية التوجيه في ناقلة عائدة ؛ رابعا ، نشر قذائف تسيارية متوسطة المدى في أوروبا ، يتيح لها مداها ضرب أراضي الاتحاد السوفياتي ، وتكون ذات قدرة على الاختراق في العمق ، تمكنها من تدمير أهداف ذات أهمية استراتيجية ، مثل ميادين القذائف التسيارية العابرة للقارات أو مراكز القيادة المقامة تحت الأرض ؛ خامسا ، وضع خطط لاستحداث قذائف عابرة للقارات تكون متحركة ، وبالتالي ، أقل تعرضا للهجوم ، ومتناهية الدقة ، فضلا عن قاذفات "stealth" الاستراتيجية . وبعد متابعة هذه الخطوات جميعها تأتي الخطوة الاخيرة والنهائية ، وهي "الدرع الدفاعي" الاستراتيجي ، مما يهيئ الفرصة لازالة فاعلية الضربة السوفياتية الانتقامية في حالة وقوع نزاع نووي .

ومن الصعب المغالاة في المخاطر التي تنجم عن احتمال تحقيق القدرة على تسديد الضربة النووية الاولى ، فمن شأن ذلك ان يوعي الى اختلال استقرار الحالة الاستراتيجية ، ويكون من شأن أية ازمة دولية خطيرة ان تستتبع خطر تسديد ضربة وقائية ، وسيكون هناك ارتياب دائم من جانب الدول المخالفة .

وفي حال ما اذا أصبح استحداث دولة ما لشبكة دفاع استراتيجي حقيقة واقعة ، فلن يوعي ذلك الى منح هذه الدولة تفوقا استراتيجيا فحسب ، بل من شأنه أيضا ان يسبب حتما تغيرا بالغا في التوازن العسكري على الصعيدين العالمي والاقليمي . وتوازن القوى على هذين الصعيدين يقاس دوما على ضوء القوة النهائية للقدرة التي تمتلكها احدى الدولتين على تسديد الضربة الاستراتيجية الاولى . وعلاوة على ذلك ، فان الشبكات القادرة على تدمير القذائف التسيارية والروعوس النووية أثناء طيرانها من شأنها ان تكون أكثر قدرة على تدمير هدف يسير مثل توابع الخصم . وفي أوقات الازمات ، أو حتى المنازعات المحدودة ، يكون من المنطقي توقع تدمير هذه التوابع ، مما يوعي ليس فقط على القدرات القيادية والتوجيهية النووية للعدو ، بل يوعي أيضا على قدراته التقليدية . ويمكن توقع ان تمر هذه الاعمال وغيرها دون عقاب ، نظرا للطابع الاحتكاري لشبكة الدفاع الاستراتيجي . وبذلك يصبح احتمال نشوب حرب نووية أقل مدعاة للقلق وأكثر اغراء بالنسبة الى دولة تتمتع بالتفوق الاستراتيجي . وفي هذه البيئة العسكرية ومع مراعاة الخلافات الايديولوجية والسياسية الشديدة القائمة حاليا ، ليس من الغريب افتراض ان خطر نشوب حرب نووية سوف يزداد ، وهذا وحده سبب كاف للخشية من خطط الولايات المتحدة الرامية الى تسليح الفضاء ، ولمعارضة هذه الخطط .

ومن الطبيعي توقع ان تقدم دولة تمتلك ترسانة نووية ، اذا ما تعرضت لاحتمال القضاء على قدرتها الانتقامية ، على بذل كل ما تستطيع للحيلولة دون ذلك • وكما قال سفير الاتحاد السوفياتي الموقر ، السيد ف • اسرائيليان ، في البيان الذي ألقاه في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ :

" ان الاتحاد السوفياتي يعارض بحزم كل تنافس في زيادة الاسلحة ، بما فيها أسلحة الفضاء • غير ان من الجلي تماما انه في حال نشوء خطر من الفضاء الخارجي ، سوف يضطر الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ اجراءات لضمان أمنه بصورة موثوقة • فالخيار ليس خيارنا ، لكن سيكون علينا ان نتصرف لتقويم التوازن الاستراتيجي • وسوف يتم تقويم التوازن ، ولكن على مستوى أعلى من التسلح " •

وهذا سبب آخر يعرض الاستقرار العسكري الاستراتيجي الراهن للخطر بتنفيذ البرنامج العسكري الفضائي للولايات المتحدة • فلن يعني ذلك سوى بدء جولة جديدة في سباق التسلح الاستراتيجي ، سواء في الفضاء أو على الارض ، وستكون تكاليف ذلك باهظة للغاية •

ان النتيجة الصافية للجولة الجديدة في سباق التسلح الاستراتيجي التي سيؤدي اليها البرنامج الفضائي للولايات المتحدة ستكون ، من جهة ، تدهور الامن العالمي ، ومن الجهة الاخرى ، تدهور الاوضاع الاقتصادية العامة • وحيث ان المصروفات المتصلة بتنفيذ المراحل الاولى من الخطة الجديدة للولايات المتحدة من المقرر لها ان تبلغ عشرات مليارات الدولارات ، وفي مراحلها المتقدمة مئات مليارات الدولارات ، فان الامر لا يتطلب قدرا كبيرا من الخيال لمعرفة حجم الاستنزاف الهائل الذي ستحدثه هذه المصروفات في الاقتصاد العالمي • وسوف تكون الدول النامية هي الضحية الاكيدة لهذا التحويل للموارد المالية والمادية والبشرية الى الميدان العسكري •

والى جانب تدهور الاستقرار العسكري الشامل ، فمن شأن برنامج الدفاع الفضائي ان يفتح المجال فسيحا أمام امكانيات تقنية جديدة لا يمكن التنبؤ بها ، تتيح احراز مزيد من التقدم الشامل في تطوير الاسلحة القائمة حاليا واستحداث أسلحة جديدة تماما • ومن ثم سيجري استحداث أدوات استشعار لمراقبة الفضاء ، والتعقب ، والاحتياز ، والقدرة التدميرية ، مما يخدم نظم التوجيه لما سيصنع مستقبلا من القذائف التي يتم " اطلاقها ونسيانها " وغيرها من الاسلحة التقليدية والنووية • وقد تسفر الجهود المبذولة في البحوث المتعلقة بما يسمى أسلحة الطاقة الموجهة ، مثل الليزر المرتفع الطاقة وأسلحة الشعاع الدقيق ، عن استحداث فئات جديدة من الاسلحة يتم نشرها على الارض • وشمة نتيجة مماثلة يمكن التوصل اليها من البحوث في ما يسمى بأسلحة الطاقة الحركية ، مثل جهاز الاطلاق الكهرومغناطيسي المعروف "بقاذفة القضبان" ، أو القذائف العالية السرعة • ويمكن أيضا للجيل الجديد من الحاسبات الالكترونية ولشتى روابط الاتصالات اللازمة لادارة شبكات الدفاع الفضائية مستقبلا ان تكون بمثابة العمود الفقري لأية شبكة أسلحة حديثة في السنوات القادمة • ويمكن التنبؤ بأن مواد وقائية جديدة سوف تستحدث ، وكذلك شبكات خداعية وتشويشية جديدة ، ونظم دفع جديدة لزيادة قدرة مختلف فئات الاسلحة على المناورة • وسوف تحتاج النظم الفضائية المرتقبة الى مصادر كهربائية جديدة تماما وقوية ، مثل المفاعلات النووية الصغيرة ، وبطاريات جديدة يمكن اعادتها شحنها ومكثفات جديدة • وسوف يتطلب كثير من النظم المتوخاة مبردات خاصة ومواد بناء متقدمة مختلفة • وسوف يتم ايجاد وسائل فورية لتطبيق كل هذه التكنولوجيات وغيرها من التكنولوجيات الجديدة في أية شبكة أسلحة أرضية أو جوية أو بحرية في الحاضر أو المستقبل ، مما سيؤدي الى تصعيد سباق التسلح النووي في المجالين النووي والتقليدي •

وعلى المرء ان يتذكر ، بغية اجراء تقييم صحيح لنطاق وطبيعة البرنامج الموضوع الآن موضع التنفيذ ، ان الاموال المكرسة له ليست سوى جزء من ميزانية الولايات المتحدة المخصصة للبحث والتطوير في المجال العسكري ، والتي تضاعفت خلال السنوات الخمس الاخيرة ، بحيث بلغت قرابة ٣٥ مليار دولار في عام ١٩٨٥ . وجميع هذه الجهود المبذولة في مجال البحوث مركز الآن على تطبيقات فضائية ، ولكن ليس هناك ما يمنع من تطبيق الاكتشافات الجديدة على اتقان خوض الحروب في أية بيئة أخرى . وينبغي ألا يغيب عن الالذهان ان الاكتشافات الجديدة في التكنولوجيا القابلة للتطبيق عسكريا توعدى الى ايجاد ما يسمى بحتمية المتابعة ، أي السعي الى متابعة الانجاز في التكنولوجيا الاساسية بتحسينات فعلية في الاسلحة ، تعطي بدورها دفعة لتطوير الاسلحة المضادة ، حيث انه لا بد من افتراض ان الخصم يفعل شيئا مماثلا ، وقد يكون متفوقا . ومن ثم ، فان الاكتشافات الجديدة توعدى الى تصعيد جهود البحث والتطوير ، دون مراعاة لأية ظروف سياسية أو عسكرية خارجية ، وان كان في الوسع اتخاذ تلك الظروف مبررا لمواصلة الجهود . وعلى وجه العموم ، فان أعمال البحث والتطوير التي تضطلع بها الولايات المتحدة في المجال العسكري ، ولاسيما فيما يتصل ببرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، حافلة بامكانيات ادخال تحسينات تقنية من شأنها ان توثر سلبيا في الامن الدولي .

وشمة أيضا سبب رئيسي آخر لوجوب اتخاذ المجتمع الدولي موقفا معارضا لاحتمالات تصعيد تسليح الفضاء الخارجي ، وهو أنه اذا لم يتم وقف هذا التسليح ، فانه سوف يعرض للخطر هيكل معاهدات نزع السلاح القائمة حاليا وشتى مفاوضات نزع السلاح . وقد تصبح المفاوضات الثنائية بشأن الاسلحة الفضائية والاستراتيجية والاسلحة المتوسطة المدى الضحية الاولى لهذا البرنامج . وقد تتم الاعراب مرارا وتكرارا في هذه القاعة ذاتها عن الآمال الكبيرة التي نعلقها جميعا على هذه المحادثات . ولكننا مع الترحيب بها وتمنياتنا لها بالنجاح ، يجب ان نذكر أنها تبدو جهدا لا طائل من ورائه مادام أحد الأطراف المتفاوضة يبذل جهودا حثيثة تتعارض تماما مع مرمى المفاوضات . وبسبب الاتصال المباشر بين المواضيع الثلاثة التي يجري التفاوض بشأنها ، فان الفشل في أحدها سوف يكون بمثابة انهيار للمواضيع الثلاثة جميعها . ومن المرجح ان يكون أثر هذا الفشل مدمرا لفرص التغلب على الحالة الخطيرة في أوروبا ، حيث يتم تكديس عدد متزايد من الاسلحة الفتاكة .

وبصرف النظر عن الاخطار التي تتعرض لها مفاوضات نزع السلاح الجارية نتيجة للاستمرار على تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، فالارجح ان هذه المبادرة توعدن بقرب زوال العديد من المعاهدات القائمة لتحديد الاسلحة . والمعاهدة المعرضة لخطر مباشر هي معاهدة عام ١٩٧٢ الثنائية بشأن تحديد شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . واذا كانت هذه المعاهدة تجيز اجراء البحوث ، فان نطاق وكثافة أنشطة البحث المتصلة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي في الولايات المتحدة هما أكبر من ان يكونا متفقين مع روح المعاهدة . والأهم من ذلك أنه اذا ما أريد للبحوث المضطلع بها ان تقدم اجابة عن قابلية الفكرة بكاملها للتطبيق العملي ، فسوف يتعين ان تشمل هذه البحوث تجريب شبكات النماذج الاولى ، وسيكون ذلك مخالفا لنص الاتفاق مخالفة صريحة . ومما يدل على ان هذه امكانية حقيقية ، تلك التقارير الواردة بأن حكومة الولايات المتحدة ترى ضرورة اعادة التفاوض بشأن المعاهدة .

ويدعي أنصار " الدرع الواقي " الفضائي انه سوف يتكون من شبكة أسلحة غير نووية . غير ان التقارير تفيد أيضا بأن زهاء ١٠ في المائة من الاعتمادات المكرسة للبرنامج الفضائي الجديد قد خصصت لمجال الاسلحة النووية . ومن بين شبكات الاسلحة الغربية المقرر استحداثها ، هناك فكرة ما يسمى بسلاح الليزر الذي يعمل بالأشعة السينية ، والذي يستمد طاقته من انفجار نووي . كما تتركس بحوث

كثيرة لايجاد طرق أخرى لتحويل طاقة الانفجار النووي الى اشعاعات مميتة • واذا صحت هذه التقارير فانها توءن بالغاء اتفاقين هامين من اتفاقات نزع السلاح ، هما معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ •

وعلى وجه الاجمال ، يبدو من المنطقي افتراض ان تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي سوف يفضي حتما الى ايجاد جو دولي يقضي على فرصة تحقيق نتائج ملموسة في أى محفل قائم حاليا لنزع السلاح ، وسوف يعرض للخطر وجود اتفاقات نزع السلاح المتواضعة النافذة حاليا ، والتي تم انجازها بقدر كبير من الجهد •

والحجة الرئيسية الواضحة ضد شبكة الاسلحة الفضائية هي انه سيكون لها ، في أرجح الاحتمالات ، أثر سلبي جلي على التعاون الدولي في استكشاف الفضاء للاغراض السلمية • فنظرا لتزايد المنافسة العسكرية في الفضاء ، هذه المنافسة التي تجعل لكل تطور علمي بعض الآثار العسكرية ، يصعب تصور انه سيكون في الوسع تخطيط وتنفيذ أنشطة علمية وتقنية مشتركة على الصعيد الدولي • وعلى ذلك فسوف تتقلص الى حد كبير فرص الدول الأقل تقدما التي لا تمتلك تكنولوجيا فضائية خاصة بها ، للاستفادة من التعاون الدولي في مجال الفضاء من أجل أغراض التنمية • كما ان الشبكات الفضائية المدنية التي تشغلها الدول الاخرى القادرة بمفردها على نشرها في مدار حول الارض ، سوف تتعرض لخطر مستمر من جانب الاسلحة الفضائية التي تنشرها دولة قد لا تراعي حقوق الآخرين ومصالحهم •

ان الاعتبارات التي قدمتها اليوم بشأن قضية شبكات الاسلحة الفضائية التي تخطط لها الولايات المتحدة تشير الى نتيجة واحدة - ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة تزداد الحاحا باطراد • والحاح هذه المسألة وخطورتها أمران لا يرقى اليهما الشك • ومن ثم يلزمنا اتخاذ قرار سريع بشأن انشاء الجهاز المناسب في مواعيد نزع السلاح والمكرس تماما لهذه المشكلة ، وهو اللجنة المخصصة ، التي تناط بها ولاية مناسبة • غير ان ذلك سيكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، ما لم تبذل جميع الوفود المرونة والاستعداد للتوفيق • وعليه ينبغي لنا ان نبحث عن حل مقبول بصورة متبادلة ، مع مراعاة ان الغرض النهائي لجهودنا هو الوصول الى اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وسوف يكون عمل هذا الجهاز عنصرا هاما مكمل للمفاوضات الجارية على أساس ثنائي • كما ان التأثير المتبادل بين الجهود الثنائية والجهود المتعددة الاطراف من شأنه ان يعود بالفائدة على جميع الاطراف المعنية وان يتيح تحسينا كبيرا للمناخ الدولي •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل بولندا الموقر على بيانه •

ولم يبق أحد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم • فهل يرغب أي وفد آخر في التحدث ؟ لا أرى

أحدا •

ان قائمة المتحدثين في جلسة يوم الخميس طويلة • وتذكرون أننا رأينا عقد جلسة غير رسمية للمؤتمر • وقد تشاورت مع رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، السفير غارسياروبلس ، فتكرم بابلاغي انه مستعد للتخلي عن جزء من الوقت المخصص لجلسة اللجنة التي ستعقد بعد ظهر يوم الخميس • ومع ذلك ، أعتقد انه ينبغي لنا ان نبذل جهدا للاستفادة على نحو كامل من الوقت المتاح صباح يوم الخميس ، حتى لا نحدث اضطرابا لا ضرورة له في أعمال اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل

لنزع السلاح • ولذا أعتقد انه ينبغي ان ننظر في استصواب بدء جلستنا في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس بدلا من الموعد المعتاد وهو الساعة ١٠/٣٠ • فاذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر ان المؤتمر يقرر ذلك • ثم اننا اذا استطعنا ان نفرغ من قائمة المتحدثين في الصباح ومن جميع الاعمال الواردة في جدول أعمال صباح يوم الخميس ، فلن يكون ثمة ضرورة لاستخدام الوقت الذي تكرم السفير غارسيا روبلس باتاحته لنا •

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : نظرا لأنه لم تعد هناك أعمال أخرى هذا الصباح ، فانني أعتزم فض الجلسة • وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس ، ٢١ آذار/مارس • أعلن فض الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥